



تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي

الفصل الثالث 2025



دائرة الإحصاء والأبحاث
قسم الاستقرار النقدي والمالي

تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي
(الفصل الثالث - 2025)

Early Warning Report for the Banking Sector
(The Third – 2025)

البنك المركزي العراقي

2025

الاسم: (تقرير الإنذار المبكر للفصل الثالث من عام 2025) / العدد الثالث والثلاثون.
الوصف: العاصمة بغداد - البنك المركزي العراقي / يصدر بصورة فصلية/ بدء إصداره في عام 2017.
العنوان: البنك المركزي العراقي – شارع الرشيد - بغداد – العراق.

هاتف: 8165171

ص . ب: 64

فاكس: 0096418166802

البريد الإلكتروني: cbi@cbi.iq

الإنذار المبكر: هو تقرير يعطي صورة واضحة عن واقع وحجم المخاطر المحتملة الحدوث التي قد يتعرض لها القطاع المالي بصورة خاصة والاقتصاد بصورة عامة، ومن ثَمَّ يُمكنُ صنَّاع القرار من اتخاذ التدابير اللازمة ورسم السياسات في الوقت المناسب لتلافي حدوث أزمة مالية.

يمكنكم الاقتباس من التقرير وفق الصيغة الآتية:

البنك المركزي العراقي، تقرير الإنذار المبكر للفصل الثالث من عام 2025، العدد الثالث والثلاثون، بغداد، 2025.

للوصول إلى النسخة الإلكترونية من التقرير
الدخول من خلال رمز الاستجابة أدناه



للوصول إلى كافة تقارير الإنذار المبكر
الدخول من خلال رمز الاستجابة أدناه



المحتويات

المقدمة 1

الفصل الأول (تحليل مؤشرات كفاية الاحتياطيات وأسعار الفائدة) 7-2

أولاً: كفاية الاحتياطيات الأجنبية 2

1. مؤشر كفاية صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى العملة المصدرة..... 2

2. مؤشر كفاية صافي الاحتياطيات الأجنبية الى عرض النقد بالمعنى الواسع (M2) 3

3. مؤشر تغطية صافي الاحتياطيات الأجنبية الى إجمالي الاستيرادات 4

ثانياً: التغير في معدلات أسعار الفائدة 5

1. أسعار الفائدة قصيرة الاجل على الودائع..... 5

2. أسعار الفائدة الحقيقية 6

الفصل الثاني (تحليل مؤشرات أداء المصارف) 23-8

1. تسهيلات الإقراض القائمة من البنك المركزي إلى إجمالي مطلوبات المصارف..... 8

2. الودائع المصرفية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M2)..... 8

3. أنواع الودائع لدى المصارف العاملة في العراق 9

4. إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع..... 10

5. استثمارات المصارف إلى إجمالي الموجودات 11

6. المضاعف النقدي 13

7. ربحية المصارف..... 14

8. القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي 14

9. القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع 17

10. القروض المتعثرة إلى إجمالي الموجودات 18

11. صافي المركز المفتوح بالعملة الأجنبية للمصارف العاملة 19

12. فجوة الائتمان النقدي للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الاجمالي 20

الفصل الثالث (تحليل مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي) 26-22

1. معدل التضخم..... 22

2. المخفّض الضمني للأسعار 23

3. معدل نمو إجمالي الدين العام 23

4. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 25

قائمة الأشكال

الفصل الأول 7-2

- شكل (1) كفاية صافي الاحتياطيات الأجنبية الى العملة المصدرة 3
- شكل (2) كفاية صافي الاحتياطيات الأجنبية الى (M2) 4
- شكل (3) شهور تغطية صافي الاحتياطيات الأجنبية للاستيرادات 5
- شكل (4) أسعار الفوائد ومجموع ودائع التوفير والثابتة 6
- شكل (5) سعر الفائدة الاسمي ومعدل سعر الفائدة الحقيقي ومعدل التضخم 7

الفصل الثاني 21-8

- شكل (6) نسبة النقد في التداول والودائع المصرفية إلى (M2) 9
- شكل (7) نسبة الودائع الثابتة والجارية والتوفير إلى إجمالي الودائع لدى المصارف العاملة 9
- شكل (8) نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع للقطاع المصرفي 10
- شكل (9) نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع لكل من المصارف الحكومية والمصارف الخاصة 11
- شكل (10) نسبة الاستثمارات إلى إجمالي الموجودات لدى المصارف العاملة 12
- شكل (11) نسبة إجمالي الاستثمارات إلى إجمالي الموجودات لكل من المصارف الحكومية والمصارف الخاصة 13
- شكل (12) المضاعف النقدي 13
- شكل (13) العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات لدى المصارف العاملة 14
- شكل (14) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي 15
- شكل (15) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي لدى كل من المصارف الحكومية والمصارف الخاصة 16
- شكل (16) نسبة القروض المتعثرة لدى القطاع العام والخاص إلى إجمالي الائتمان النقدي 16
- شكل (17) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع 17
- شكل (18) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع لدى كل من المصارف الحكومية والمصارف الخاصة 18
- شكل (19) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الموجودات 18
- شكل (20) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول لدى كل من المصارف الحكومية والمصارف الخاصة 19
- شكل (21) صافي المركز المفتوح بالعملة الأجنبية للمصارف العاملة 20
- شكل (22) فجوة الائتمان النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي 21

الفصل الثالث 26-22

- شكل (23) معدل التضخم لعام 2024 22
- شكل (24) الناتج المحلي والمخفض الضمني 23
- شكل (25) نسبة الدين الداخلي والخارجي إلى إجمالي الدين للفصل الرابع من عام 2024 24
- شكل (26) حوالات الخزينة والحوالات المخصومة من قبل المصارف العاملة 25
- شكل (27) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية 26

قائمة الجداول

الفصل الاول 7-2

جدول (1) المؤشرات الخاصة مؤشرات كفاية الاحتياطيات وأسعار الفائدة 7

الفصل الثاني 21-8

جدول (2) المؤشرات الخاصة بتحليل اداء المصارف 21

الفصل الثالث 26-22

جدول (3) المؤشرات الخاصة بأداء الاقتصاد الكلي 26

المقدمة:

يُعد تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي أحد أهم الوسائل الرقابية المباشرة على هذا القطاع، وذلك من خلال المؤشرات التي يحتويها والقدرة على التنبؤ في حدوث الأزمات الوشيكة والمحتملة بصورة عامة وإن لم تتحقق، فضلاً عن قياس الانحرافات المحتملة التي قد تصيب القطاع المصرفي والمتغيرات المؤثرة فيه. إذ يشتمل التقرير على ثلاث فصول تغطي غالبية المؤشرات التي تؤثر في عمل السلطة النقدية.

تضمن الفصل الأول من التقرير تحليل مؤشرات استقرار قيمة العملة عن طريق عدة مؤشرات من أبرزها نسبة صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد الواسع (M2)، إذ انخفضت النسبة إلى (75.2%) في الفصل الثالث من عام 2025 مقارنة بالفصل ذاته من عام 2024 إذ كانت النسبة (79.8%) وهي أكبر من النسبة المعيارية والبالغة (20%)، ويعود سبب انخفاض هذه النسبة لانخفاض صافي الاحتياطيات الأجنبية بنسبة (10.7%) خلال ذات الفترة.

أمّا الفصل الثاني والمتضمن تحليل مؤشرات أداء المصارف، فقد بلغت نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع نسبة (64.9%) في الفصل الثالث من عام 2025 إذ لم تتجاوز النسبة المعيارية التي حددها البنك المركزي والبالغة (75%)، كما وشهدت نسبة المضاعف النقدي في الفصل الثالث من عام 2025 ارتفاعاً ليصل إلى (1.33) بعدما كان (1.19) للفصل ذاته من عام 2024 نتيجة انخفاض الأساس النقدي بنسبة (0.85%) لذات الفترة، أمّا فيما يخص مؤشر القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي فقد ارتفعت لتسجل نسبة (18.1%) في الفصل الثالث من عام 2025 بعد أن كانت النسبة (13.9%) المسجلة في ذات الفصل من عام 2024.

وقد تم التطرق في الفصل الثالث إلى تحليل بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي التي لها تأثير على الجهاز المصرفي العراقي، وعند العودة إلى معدل التضخم يُلاحظ أنه سجل نسبة (0.8-) في الفصل الثالث من عام 2025، إذ تم احتساب سنة 2022 كسنة أساس لحساب الرقم القياسي للأسعار بدلاً من سنة 2012، وفي ما يخص إجمالي الدين العام يلحظ ارتفاعه بالفصل الثالث من عام 2025 بنسبة (7.1%) مقارنة بذات الفصل من عام 2024 نتيجة زيادة الدين الداخلي على الرغم من انخفاض الدين الخارجي، علماً أن الدين الخارجي شكّل نسبة (43.6%) من إجمالي الدين في ذات الفصل، كما وسجّل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق انخفاضاً بنسبة (2.8%) في الفصل الثالث من عام 2025 إذ بلغ (87.4) تريليون دينار بعد أن كان (89.9) تريليون دينار خلال ذات الفصل من عام 2024.

الفصل الأول

تحليل مؤشرات كفاية الاحتياطيات وأسعار الفائدة

الفصل الأول: تحليل مؤشرات كفاية الاحتياطيات وأسعار الفائدة

يُستدل على استقرار قيمة العملة من خلال متابعة مجموعة من المؤشرات الهامة. إذ يشير بقاء جميع المؤشرات ضمن النسب المقبولة ومن دون تقلبات كبيرة إلى عدم تعرض العملة الوطنية لصدمات خارجية أو داخلية، وبالتالي بقاء مسار قيمة العملة مستقراً، أما في حالة ظهور تقلبات كبيرة في المؤشرات كافة أو جزء منها، فهذا يُعد إشارة تحذيرية لاحتمالية حدوث تقلبات في قيمة العملة خلال الأشهر القادمة. ومن بين أهم هذه المؤشرات التي توفر تحليلاً دقيقاً للتقلبات في قيمة العملة الوطنية الآتي:

أولاً: كفاية الاحتياطيات الأجنبية:

تُعد كفاية الاحتياطيات الأجنبية في البنوك المركزية مؤشراً رئيساً لاستقرار النظام المالي والمصرفي وقدرته على مواجهة التحديات الخارجية. إذ تعزز هذه الاحتياطيات حماية العملة الوطنية من التقلبات، وتزيد من ثقة المستثمرين في الاقتصاد، ويمكن من خلال عدد من المؤشرات قياس كفاية هذه الاحتياطيات، ومن تلك المؤشرات:

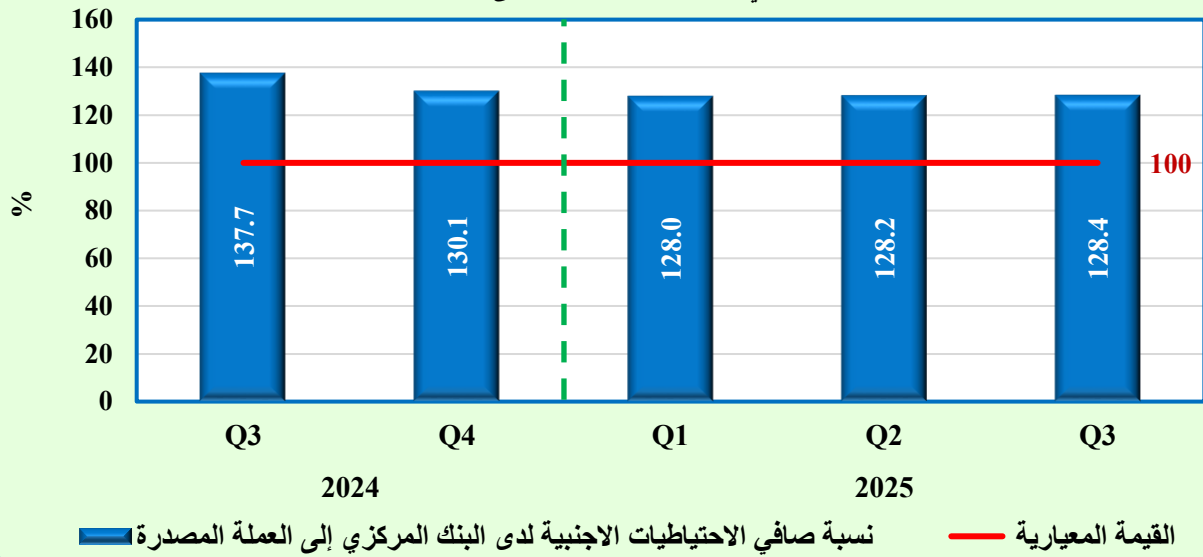
1) مؤشر كفاية صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى العملة المصدرة:

يُعد صافي الاحتياطيات الأجنبية خط الدفاع الأول لاستقرار قيمة العملة الوطنية ودعم الاقتصاد المحلي، إذ يُمكن البنك المركزي من مواجهة تقلبات سوق العملات الأجنبية وحماية قيمة العملة الوطنية في ظل تلك التقلبات، وهذا يتطلب الحفاظ على مستوى مناسب من هذه الاحتياطيات.

إذ تعكس نسبة هذا المؤشر العلاقة بين صافي الاحتياطيات الأجنبية وقيمة العملة الوطنية ويُعد ارتفاع هذه النسبة فوق النسبة المعيارية مؤشراً إيجابياً، إذ يتضح من الشكل (1) انخفاض نسبة تغطية صافي الاحتياطيات الأجنبية للعملة المصدرة إلى (128.4%) في الفصل الثالث من عام 2025، مقارنةً بـ (137.7%) في ذات الفصل من عام 2024. ويُعزى هذا الانخفاض إلى استمرار البنك المركزي العراقي بالدفاع عن قيمة الدينار من خلال توفير العملة الأجنبية لتغطية فاتورة الاستيراد والحفاظ على حجم الكتلة النقدية عند المستويات المقبولة، إذ انخفضت العملة المصدرة من (104.1) تريليون دينار إلى (99.7) تريليون دينار للمدة ذاتها، وعلى الرغم من انخفاض صافي الاحتياطيات الأجنبية بنسبة (10.7%)، إذ بلغت (128.0) تريليون دينار في الفصل الثالث من عام 2025، بعد أن كانت تبلغ (143.3) تريليون دينار في ذات الفصل من عام 2024، إلا أن هذه النسبة بقيت أعلى من النسبة المعيارية المحددة بـ (100%).

شكل (1)

كفاية صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى العملة المصدرة

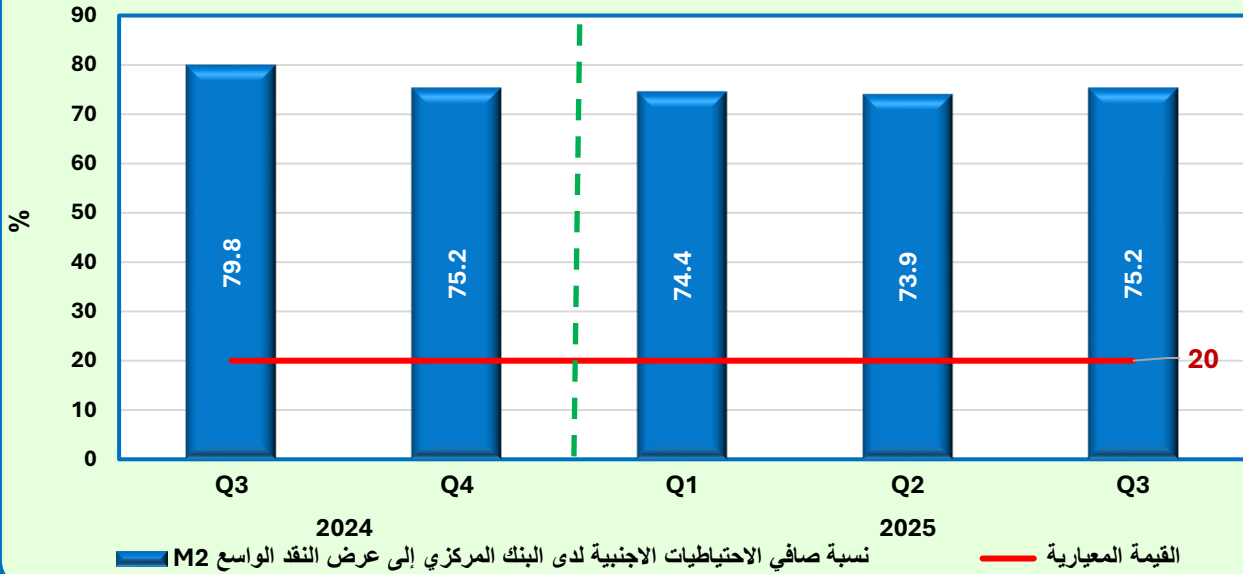


المصدر: البنك المركزي العراقي/ دائرة الإحصاء والأبحاث/ قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

2) مؤشر كفاية صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M2):

يُقاس هذا المؤشر من خلال قسمة صافي الاحتياطيات الأجنبية على (M2)، يُبين الشكل (2) أنَّ نسبة صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى (M2) في الفصل الثالث من عام 2025 قد بلغت (75.2%) وهي أعلى بكثير من النسبة المعيارية المحددة بـ (20%)، على الرغم من انخفاضها بنسبة (5.2%) عند مقارنتها بالفصل ذاته من عام 2024 إذ كانت (79.8%)، وذلك نتيجة تمويل عجز الموازنة من خلال الدين الداخلي إذ بلغت صافي الاحتياطيات (128.0) تريليون دينار عراقي في الفصل الثالث من عام 2025، بعد أن كانت (143.3) تريليون دينار عراقي في ذات الفصل من عام 2024، والذي أدى إلى انخفاض نسبة صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى (M2) على الرغم من انخفاض (M2) بنسبة (5.2%) لـ (170.3) تريليون دينار بعد أن كان (179.6) تريليون دينار خلال ذات المدة.

شكل (2)
كفاية صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى (M2)



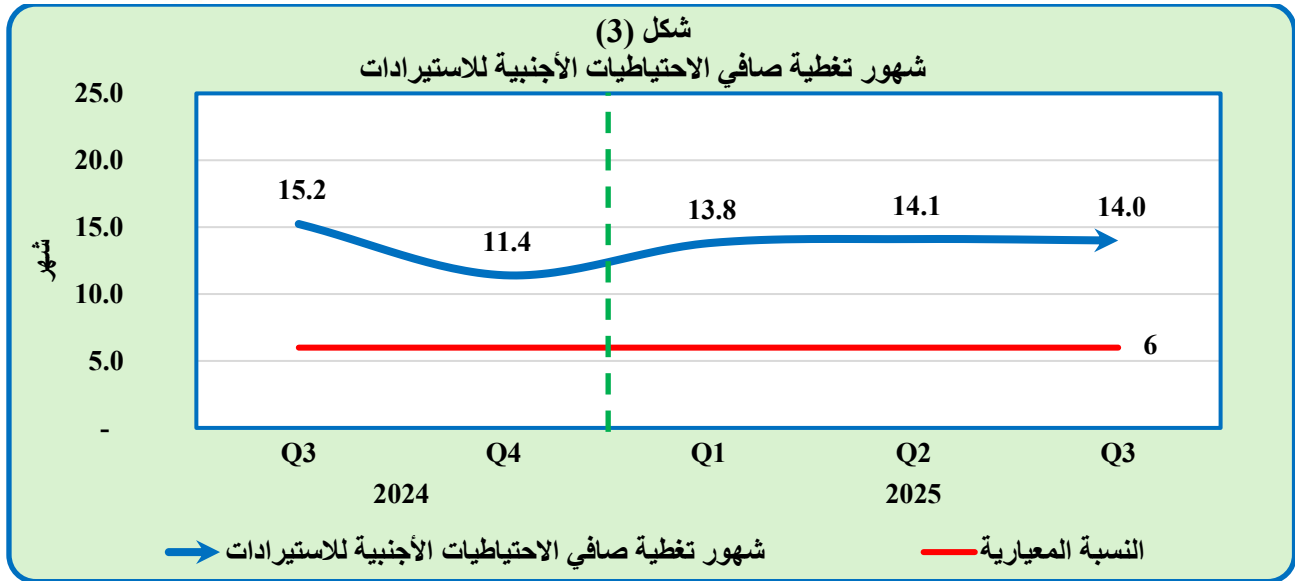
المصدر: البنك المركزي العراقي/ دائرة الإحصاء والأبحاث/ قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

(3) مؤشر تغطية صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى إجمالي الاستيرادات:

يستخدم هذا المؤشر لتقييم جودة اقتصاد البلد واستقرار نظامه المالي. إذ تهتم المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بمراقبة هذا المؤشر لتوجيه الدعم المالي عند الحاجة. ويتراوح الحد الأدنى لهذا المؤشر في بعض البلدان ما بين 3 إلى 6 أشهر، ويختلف من دولة إلى أخرى حسب الوضع الاقتصادي. وفي العراق يبلغ الحد الأدنى المقبول لهذا المؤشر 6 أشهر⁽¹⁾.

شهدت مدة تغطية صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى إجمالي الاستيرادات في الفصل الثالث من عام 2025 انخفاضاً لتصل إلى (14.0) شهراً، مقارنةً بـ (15.2) شهراً في ذات الفصل من عام 2024، فعلى الرغم من انخفاض الاستيرادات الكلية على أساس (CIF) لتسجل (21.1) مليار دولار بعد أن كانت تبلغ (21.7) مليار دولار خلال ذات الفصل من عام 2024، إلا أن انخفاض صافي الاحتياطيات الأجنبية بنسبة (10.7%) أدى إلى انخفاض عدد شهور التغطية، إذ بلغ (128.0) تريليون دينار في الفصل الثالث من عام 2025، بعد أن كانت تبلغ (143.3) تريليون دينار خلال الفصل الثالث من عام 2024، وتجدر الإشارة إلى أن النسبة مرتفعة ومؤثرة لأنها أكبر من النسبة المعيارية المحددة بـ (6 أشهر). كما هو موضح في شكل (3).

(1) للمزيد راجع تقرير الإنذار المبكر العدد التاسع عشر، الفصل الأول 2022، ص6.



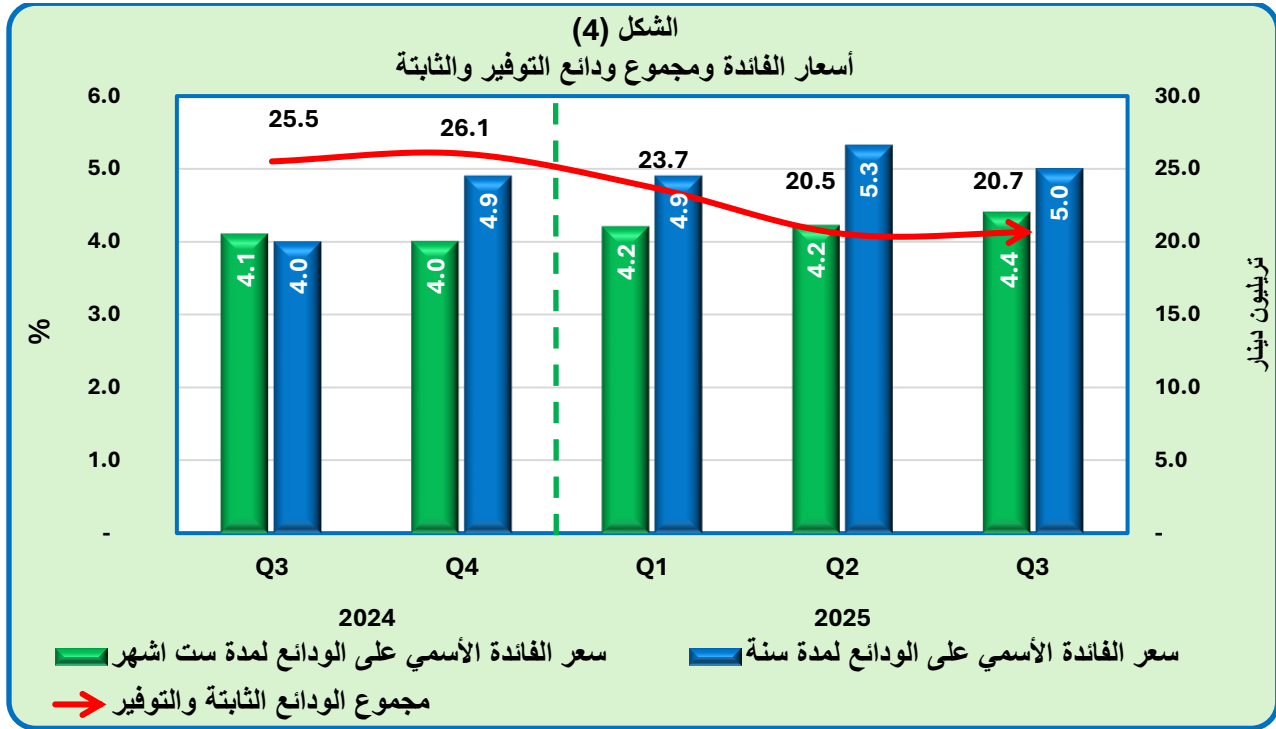
ثانياً: التغير في معدلات أسعار الفائدة:

يُعد مؤشر التغير في معدلات أسعار الفائدة من المؤشرات الحيوية التي تبين اتجاه الاقتصاد بشكل عام، إذ يُفترض أن يكون ارتفاع أسعار الفائدة على الودائع مؤشراً لجذب العملة من التداول والاكتناز لدى الأفراد لصالح الودائع لدى المصارف، وبالتالي زيادة قدرة المصارف في منح الائتمان وتنشيط الاقتصاد نتيجة زيادة العمق المالي، أما في حالة انخفاض أسعار الفائدة ستنخفض الودائع لدى المصارف العاملة لانخفاض العائد عليها وارتفاع العملة في التداول وبالتالي انخفاض مستويات الشمول المالي.

1) أسعار الفائدة قصيرة الأجل والودائع:

يعتمد تأثير أسعار الفائدة في حجم الودائع على عدة عوامل، بما في ذلك معدل التضخم ومستوى الوعي المصرفي لدى الجمهور ومستوى الخدمات المقدمة من الجهاز المصرفي. يُوضّح الشكل (4) أن ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة له تأثير ضعيف على حجم الودائع نتيجة ميل الأفراد للاكتناز بدلاً من الإيداع لدى المصارف. إذ ارتفع سعر الفائدة الاسمي على الودائع لمدة ست أشهر عند نسبة (4.4%) في الفصل الثالث من عام 2025 بعد أن كان (4.1%) في ذات الفصل من عام 2024، بينما ارتفع سعر الفائدة الاسمي على الودائع لمدة سنة ليبلغ (5.0%) في الفصل الثالث من عام 2025، بعد أن كان يبلغ نسبة (4.0%)، كما وسجّل مجموع ودائع التوفير والثابتة انخفاضاً ليبلغ (20.7) تريليون دينار في الفصل الثالث من عام 2025 مقارنةً بمبلغ (25.5) تريليون دينار خلال ذات الفصل من عام 2024.

ويلحظ من خلال الشكل (4) أدناه أن ارتباط مجموع ودائع التوفير والثابتة مع أسعار الفائدة لمدة ستة أشهر ولمدة سنة ارتباط ضعيف ولا يمثل علاقة طردية قوية.

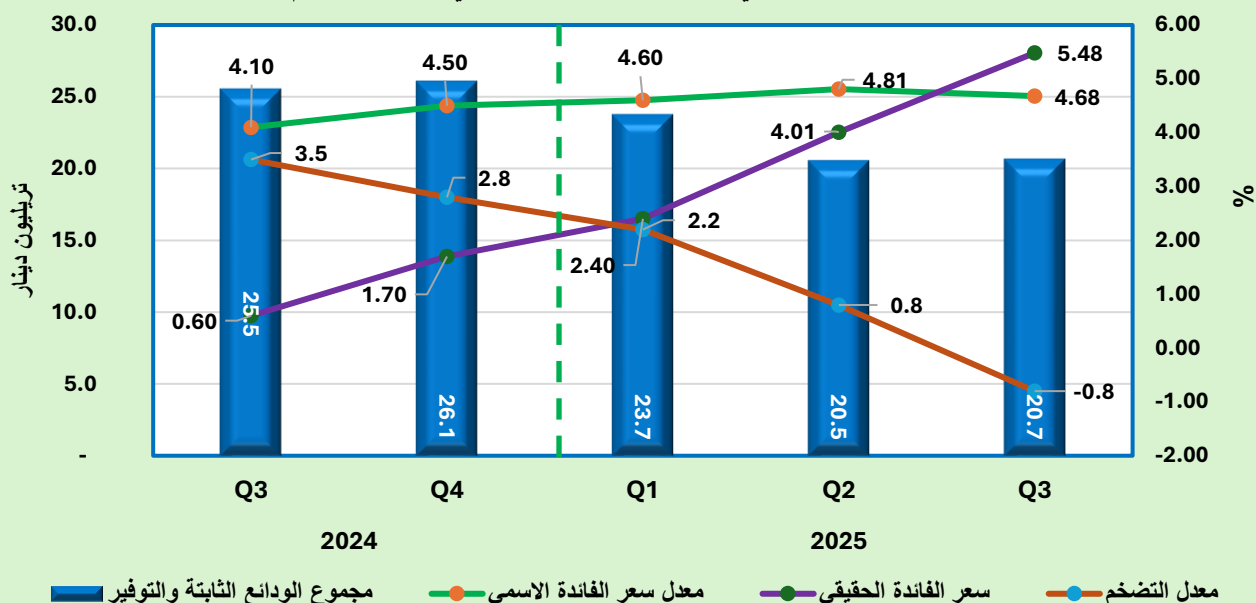


(2) أسعار الفائدة الحقيقية:

يُعدُّ سعر الفائدة الحقيقي مؤشراً هاماً كونه يأخذ بنظر الاعتبار الضغوط التضخمية وتأثيراتها على أسعار الفائدة الاسمية، ومن خلال الشكل (5) يظهر أن هنالك ارتفاع بسعر الفائدة الحقيقي أثناء الفصل الثالث من عام 2025 ليصل إلى (5.48%) مقارنة بنسبة (0.60%) في ذات الفصل من عام 2024، وتجدر الإشارة إلى تغيير سنة الأساس في احتساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك، إذ بلغ معدل التضخم (0.8- %) خلال الفصل الثالث من عام 2025، كما تم الاعتماد على سنة 2022 بدلاً من سنة 2012 وفقاً لما تم اعلانه من قبل وزارة التخطيط، وهذا ما انعكس على زيادة سعر الفائدة الحقيقية في الفصل الثالث من عام 2025.

شكل (5)

سعر الفائدة الاسمي ومعدل سعر الفائدة الحقيقي ومعدل التضخم



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي.

*بيانات معدل سعر الفائدة الاسمي أولية.

جدول (1)

المؤشرات الخاصة بمؤشرات كفاية الاحتياطيات وأسعار الفائدة

اسم المؤشر	الفصل الثالث 2024	الفصل الثالث 2025	معدل التغير %
صافي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي (تريليون دينار)	143.3	128.0	-10.7
العملة المصدرة (تريليون دينار)	104.1	99.7	-4.2
نسبة صافي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي إلى العملة المصدرة (%)	137.7	128.4	-6.8
عرض النقد الواسع (M2) (تريليون دينار)	179.6	170.3	-5.2
نسبة صافي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي إلى عرض النقد الواسع (M2) (%)	79.8	75.2	-5.8
شهور تغطية صافي الاحتياطيات الأجنبية للاستيرادات (شهرًا)	15.2	14.0	-7.9
مجموع الودائع الثابتة وودائع التوفير (تريليون دينار)	25.5	20.7	-18.8

تم إعداد الجدول باعتماد بيانات:

- البنك المركزي العراقي/ دائرة الإحصاء والأبحاث/ قسم الإحصاءات النقدية والمالية.
- البنك المركزي العراقي/ دائرة الإحصاء والأبحاث/ قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.

الفصل الثاني

تحليل مؤشرات أداء المصارف

الفصل الثاني: تحليل مؤشرات أداء المصارف العاملة

يُعدُّ تحليل مؤشرات أداء المصارف العاملة من الأدوات الأساسية لتقييم كفاءة وفاعلية الأنشطة المصرفية، إذ يُسهم هذا التحليل في تعزيز شفافية الأداء المالي للمصارف عبر تمكين القراء من فهم أعمق لمؤشرات الأداء المصرفي، وكيفية توظيفها كأداة تحليلية لتحسين الاستدامة والقدرة التنافسية للقطاع المصرفي العراقي، ويتم ذلك بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات كمؤشر إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع، ومؤشر المضاعف النقدي ومؤشر ربحية المصارف، ومؤشر القروض المثعثة إلى إجمالي الائتمان النقدي، ومؤشر القروض المثعثة إلى إجمالي الودائع، بالإضافة إلى مؤشرات أخرى سيتم بيانها، وكالاتي:

1. تسهيلات الإقراض القائمة من البنك المركزي إلى إجمالي مطلوبات المصارف:

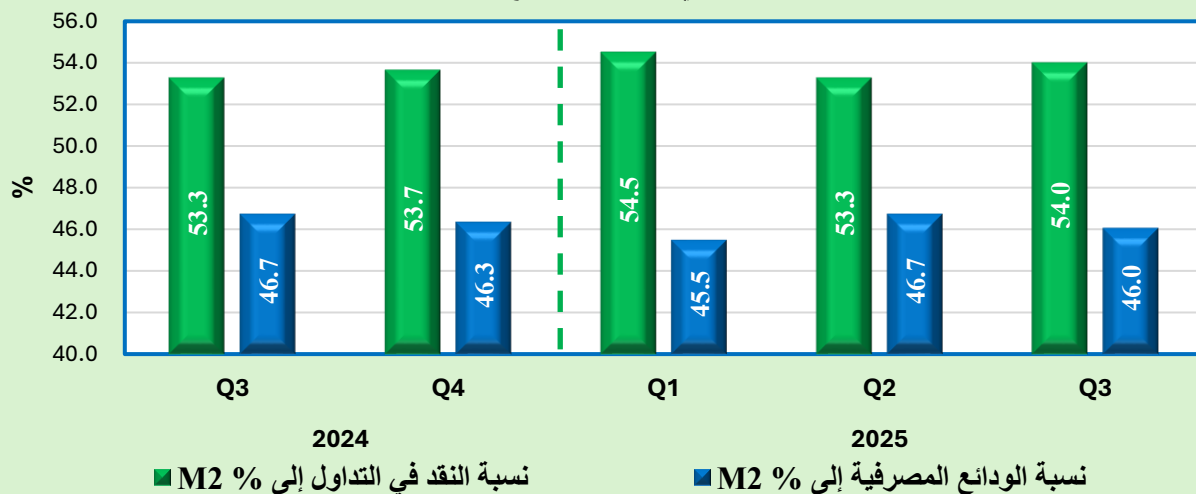
تختلف تسهيلات الإقراض القائمة التي يقدمها البنك المركزي للمصارف العاملة باعتباره الملجأ الأخير للإقراض وفقاً للتعثرات التي تتعرض لها المصارف العاملة، إذ توفر التسهيلات مزيداً من الدعم المالي للمصارف، وقد حدد قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لعام 2004 وبحسب المادة (30) منه الشروط القانونية لمساعدة المصارف التي تعاني من أزمات مالية، إذ يرى البنك المركزي العراقي أنَّ المصارف يجب أن تمتلك السيولة الكافية لمواجهة سحبيات مودعيها وللحفاظ على النظام المصرفي من الانهيار، لذا يجب أن يكون طلب المعونة قائم على حاجتها لتحسين السيولة، لكون أزمة السيولة تعكس مقدار التعثر الذي يعاني منه القطاع المصرفي، ويُلاحظ أنَّ البنك المركزي العراقي لم يُقدِّم قروضاً للمصارف العاملة أثناء الفصل الثالث من عام 2025، لعدم حاجة المصارف العاملة إلى سيولة طارئة أو سحبيات استثنائية، أو لعدم تلبية الشروط المذكورة.

2. الودائع المصرفية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M2):

تعبّر الودائع المصرفية عن مدى الملاءة المالية لدى المصارف، والتي يمكن الحصول عليها من خلال الخدمات المصرفية المقدمة الى الجمهور، أي يُعدُّ مؤشراً عن مدى تفاعل وانجذاب الجمهور في التعامل مع المصارف ونوعية الخدمات التي تقدمها، بالإضافة الى كونه مؤشراً لنشاط المصارف من جهة ومدى انتشار الخدمات المصرفية من جهة أخرى، ويُقاس هذا المؤشر عن طريق قسمة الودائع المصرفية على عرض النقد بالمعنى الواسع (M2)، ويوضح الشكل (6) أنَّ نسبة الودائع المصرفية إلى (M2) انخفضت من نسبة (46.7%) في الفصل الثالث من عام 2024 إلى نسبة (46.0%) في ذات الفصل من عام 2025 نتيجة انخفاض الودائع لدى المصارف أثناء ذات المدة، وفي المقابل ارتفع مؤشر نسبة النقد في التداول إلى (M2) من نسبة (53.3%) في الفصل الثالث من عام 2024 إلى نسبة (54%) للفصل ذاته من عام 2025، وهذا يُشير إلى أنَّ النسبة الأكبر من العملة المصدرة تذهب كنفد متداول وليس كودائع مصرفية، إذ ما تزال هناك نسبة كبيرة من التعاملات داخل القطاع الحقيقي تتم بصورة نقدية على الرغم من التحسن التدريجي في استخدام أدوات الدفع الإلكتروني.

شكل (6)

نسبة النقد في التداول والودائع المصرفية إلى M2



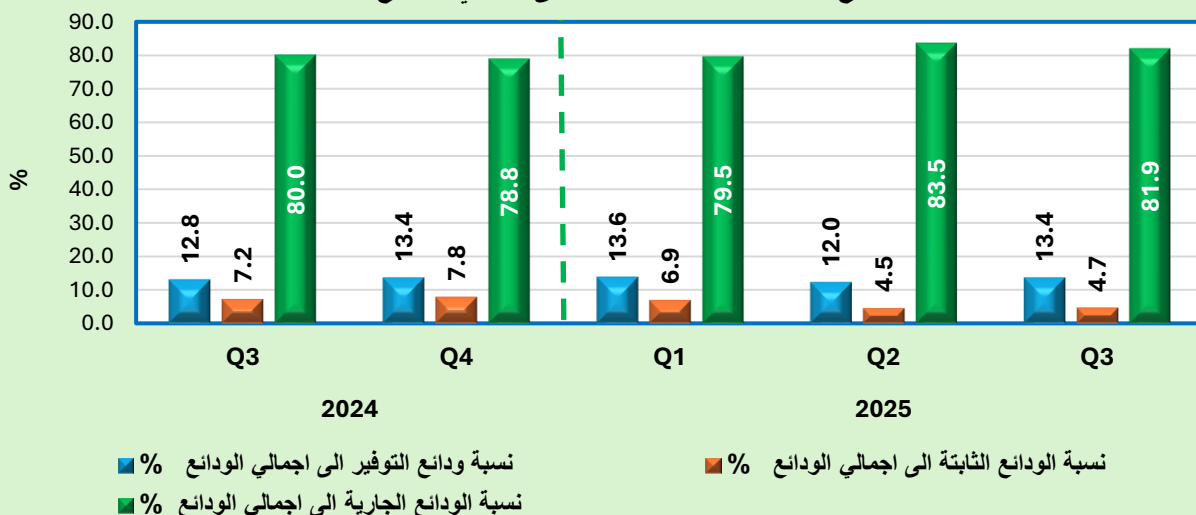
المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

3. أنواع الودائع لدى المصارف العاملة في العراق:

تشكّل الودائع الجارية النسبة الأكبر من إجمالي الودائع لدى المصارف العاملة إذ ارتفعت نسبتها إلى إجمالي الودائع من نسبة (80%) في الفصل الثالث من عام 2024 إلى نسبة (81.9%) في ذات الفصل من عام 2025، كما انخفضت نسبة الودائع الثابتة إلى إجمالي الودائع من نسبة (7.2%) في الفصل الثالث من عام 2024 إلى نسبة (4.7%) في ذات الفصل من عام 2025، أمّا فيما يخص نسبة ودائع التوفير إلى إجمالي الودائع فقد ارتفعت من نسبة (12.8%) في الفصل الثالث من عام 2024 إلى نسبة (13.4%) للفصل ذاته من عام 2025، لذا يُعدّ من الضروري للمصارف أن تعمل على جذب الودائع من خلال تعزيز خدماتها فضلاً عن تنويع منتجاتها المصرفية. يُوضّح الشكل (7) حجم الودائع لدى المصارف العاملة.

شكل (7)

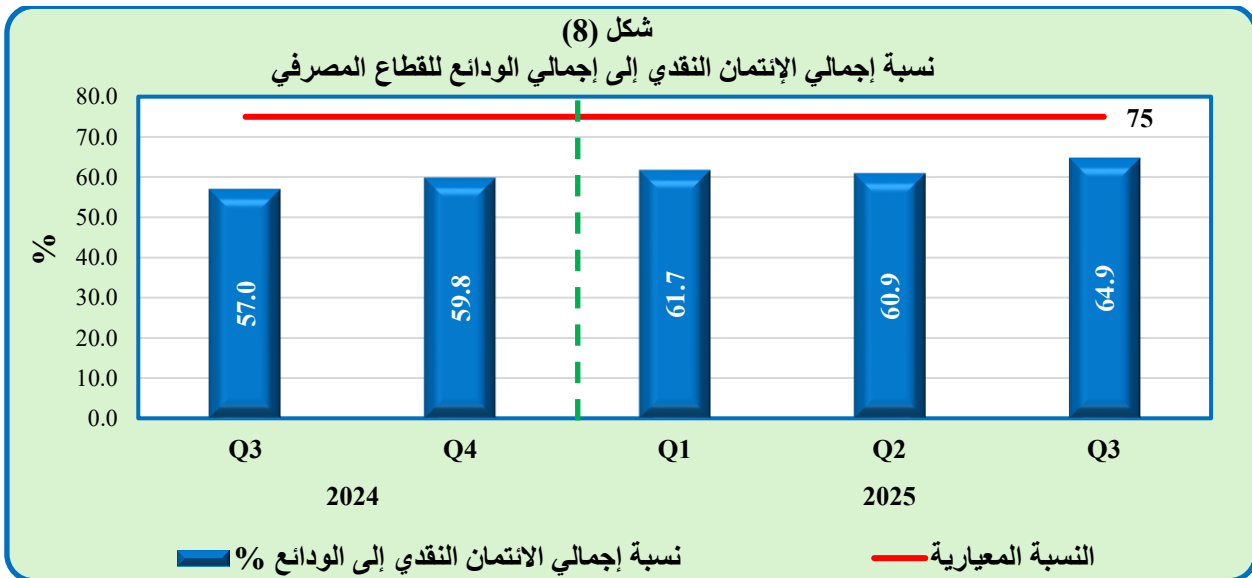
نسبة الودائع الثابتة والجارية والتوفير إلى إجمالي الودائع لدى المصارف العاملة



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

4. إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع:

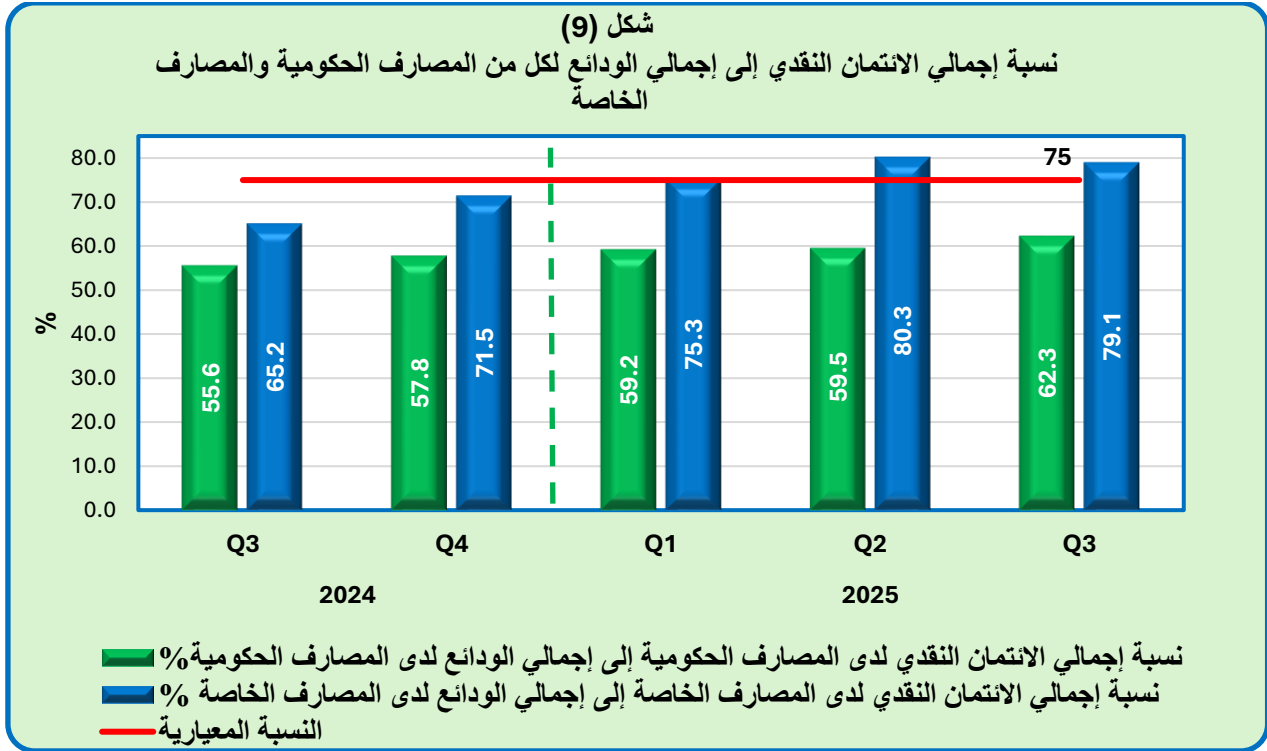
يُبيّن هذا المؤشر قدرة المصارف على توظيف الودائع لتلبية احتياجات الزبائن من الائتمان مع الاحتفاظ بسيولة تُمكن المصرف من تلبية متطلباته، إذ حدّد البنك المركزي العراقي هذه النسبة (75%) للحفاظ على سيولة كافية لدى المصارف لمواجهة سحب الودائع وإجراء نشاطات المصرف المالية، وتُقاس هذه النسبة عن طريق قسمة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع لدى المصارف العاملة، والشكل (8) يوضّح أنّ نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع ارتفعت بنسبة (10.6%) أي من نسبة (57%) في الفصل الثالث من عام 2024 إلى نسبة (64.9%) في الفصل ذاته من عام 2025 نتيجة انخفاض الودائع لدى المصارف العاملة في الفصل الثالث من عام 2025 مقارنةً بالفصل ذاته من عام 2024 من جهة، وزيادة الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف بنسبة (1.9%) من جهة أخرى لذات المدة، والجدير بالذكر أنّ نسبة إجمالي الائتمان إلى إجمالي الودائع لم تتجاوز النسبة المعيارية المحددة من قبل البنك المركزي.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

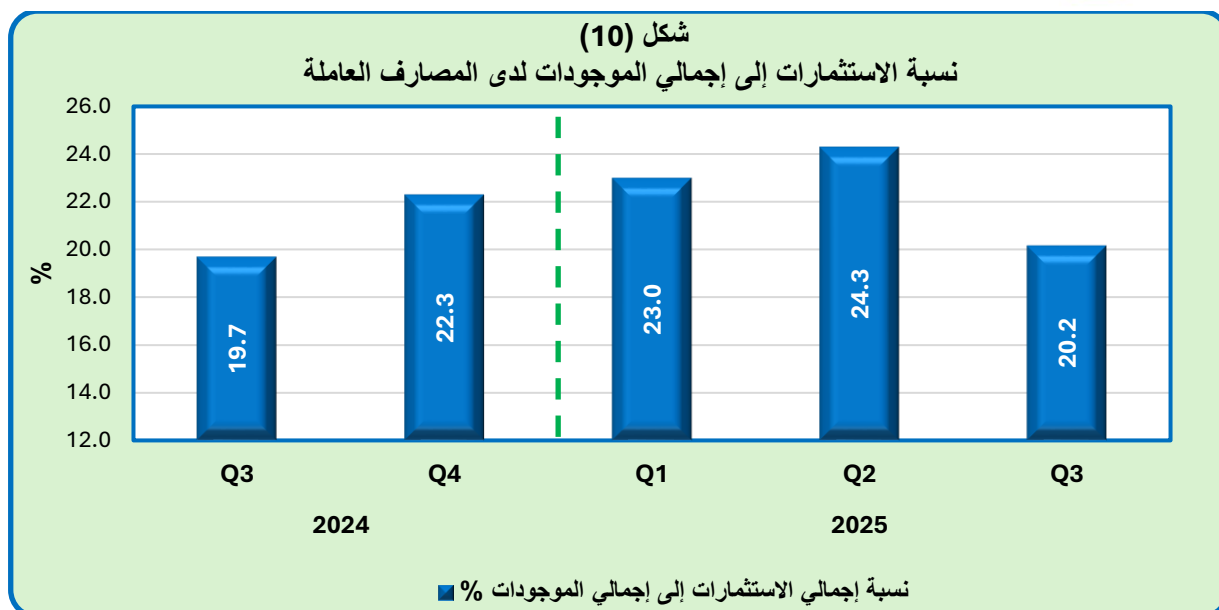
ويُلاحظ أنّ نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع لدى المصارف الخاصة أكبر من النسبة لدى المصارف الحكومية على الرغم من أنّ حجم الودائع لدى المصارف الحكومية أكبر من حجم الودائع لدى المصارف الخاصة، والشكل (9) يبيّن أنّ النسبة لدى المصارف الخاصة قد ارتفعت من نسبة (65.2%) للفصل الثالث من عام 2024 إلى نسبة (79.1%) في الفصل ذاته من عام 2025، ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع الائتمان الممنوح من قبل المصارف الخاصة بنسبة (17.0%) مع انخفاض إجمالي الودائع لدى المصارف الخاصة بنسبة (3.5%) وهذا يبين استمرار المصارف الخاصة في منح الائتمان على الرغم من انخفاض إجمالي الودائع لديها، أمّا فيما يخصّ المصارف الحكومية فقد شهدت النسبة ارتفاعاً من نسبة (55.6%) في الفصل الثالث من عام 2024 إلى نسبة (62.3%) للفصل ذاته من عام 2025 نتيجة انخفاض الودائع لدى المصارف الحكومية بنسبة (11.8%) للفصل الثالث من عام 2025 عن الفصل ذاته من عام 2024، إذ أنّ

ارتفاع نسبة الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف على الودائع لدى المصارف له مخاطر تتمثل بمخاطر السيولة قد تظهر بعدم قدرة المصارف على تلبية طلبات المودعين بسحب ودائعهم وبالخصوص الودائع الجارية، إذ تُشكّل الودائع الجارية النسبة الأكبر لدى المصارف من ودائع التوفير والودائع الثابتة، وكذلك مخاطر الائتمان المتمثل بتخلف المقترضين عن سداد القروض.



5. استثمارات المصارف إلى إجمالي الموجودات:

يُعدّ هذا المؤشر من المؤشرات الهامة التي تُبيّن حجم الاستثمارات الفعلية داخل ميزانيات المصارف العاملة، وتبرز أهمية الاستثمارات في العائد الذي توفره للمصرف وزيادة الأرباح لديها، وخاصة إذا كانت هذه الاستثمارات ضمن الأنشطة ذات الإيرادات المرتفعة، إذ تُمَوّل الاستثمارات من رأس مال المصرف والودائع المتوفرة لديه، وتكون في جانب الموجودات ضمن ميزانية المصرف، لذلك يتم قياسها إلى إجمالي الموجودات لغرض معرفة حجمها لدى المصرف، والشكل (10) يوضح أنّ نسبة إجمالي الاستثمارات إلى إجمالي الموجودات لدى المصارف العاملة قد ارتفعت من نسبة (19.7%) في الفصل الثالث من عام 2024 إلى نسبة (20.2%) في الفصل ذاته من عام 2025 وهذا نتيجة انخفاض إجمالي الموجودات لدى المصارف بنسبة (5.4%) في الفصل الثالث من عام 2025 مقارنةً مع ذات الفصل من عام 2024.

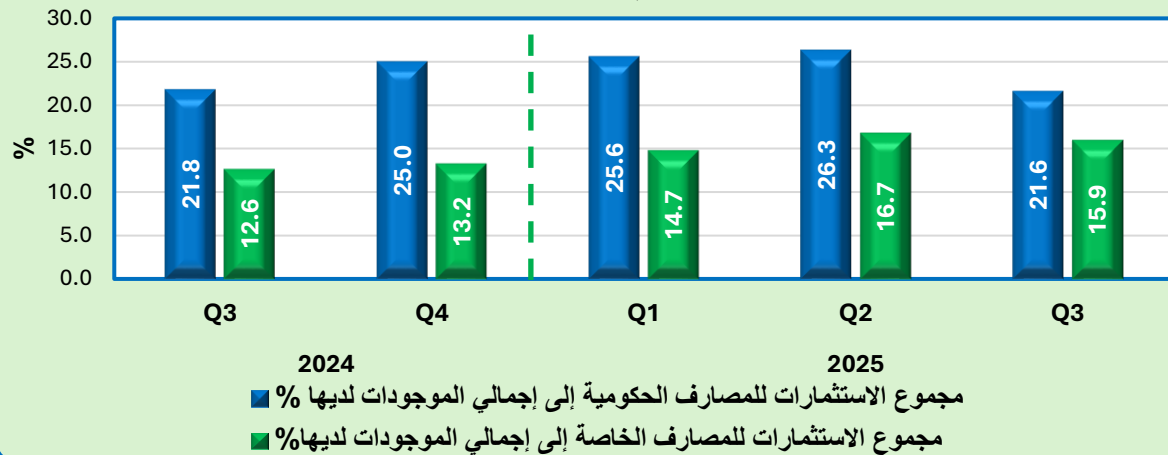


المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

وبالعودة إلى تصنيف المصارف من حيث الملكية، نجد أنَّ نسبة إجمالي الاستثمارات إلى إجمالي الموجودات لدى المصارف الحكومية أكبر من نظيرتها في المصارف الخاصة، ويبيِّن الشكل (11) أنَّ نسبة إجمالي الاستثمارات إلى الموجودات لدى المصارف الحكومية قد انخفضت من نسبة (21.8%) في الفصل الثالث من عام 2024 لتبلغ نسبة (21.6%) في الفصل ذاته من عام 2025، في حين ارتفعت نسبة الاستثمارات لدى المصارف الخاصة إلى إجمالي الموجودات من نسبة (12.6%) في الفصل الثالث من عام 2024 إلى نسبة (15.9%) في الفصل ذاته من عام 2025، والجدير بالذكر إنَّ نسبة الاستثمارات لدى المصارف الحكومية تُشكِّل نسبة (80.2%) إلى إجمالي الاستثمارات لدى المصارف العاملة في الفصل الثالث من عام 2025.

شكل (11)

نسبة إجمالي الاستثمارات إلى إجمالي الموجودات لكل من المصارف الحكومية والمصارف الخاصة



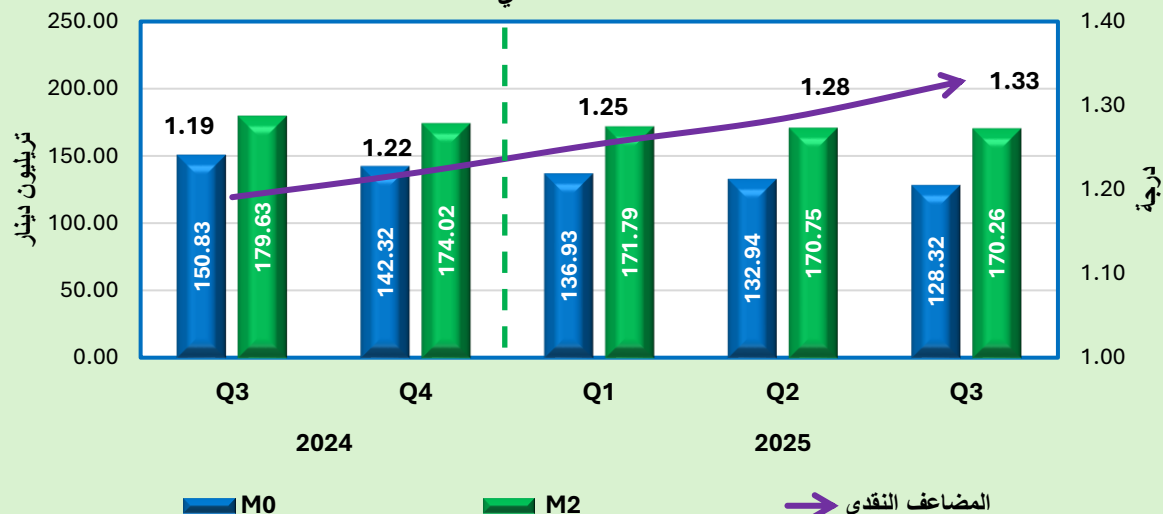
المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

6. المضاعف النقدي:

يُعرف المضاعف النقدي على أنه النسبة التي تُعبر عن مقدار الأموال الجديدة التي يمكن للمصارف خلقها عبر الودائع المتوافرة لديها، ويتم قياسه من خلال قسمة عرض النقد بالمعنى الواسع إلى الأساس النقدي. سجّل المضاعف النقدي ارتفاعاً في الفصل الثالث من عام 2025 ليبلغ (1.33) بعد أن كان (1.19) للفصل ذاته من عام 2024، وجاء هذا الارتفاع نتيجة انخفاض الأساس النقدي في الفصل الثالث من عام 2025 ليبلغ (128.32) تريليون دينار بعد أن كان يبلغ (150.83) تريليون دينار في ذات الفصل من عام 2024، وانخفض M2 إلى (170.26) تريليون دينار بعد أن كان يبلغ (179.63) تريليون دينار والشكل (12) يوضّح قيم المضاعف النقدي خلال ذات المدة.

شكل (12)

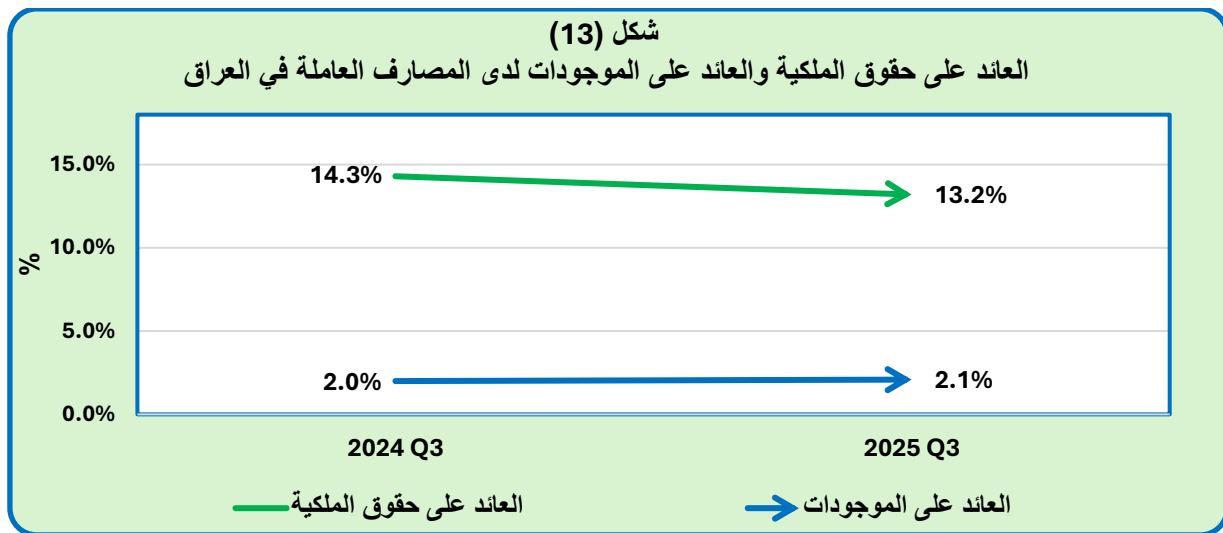
المضاعف النقدي



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

7. ربحية المصارف:

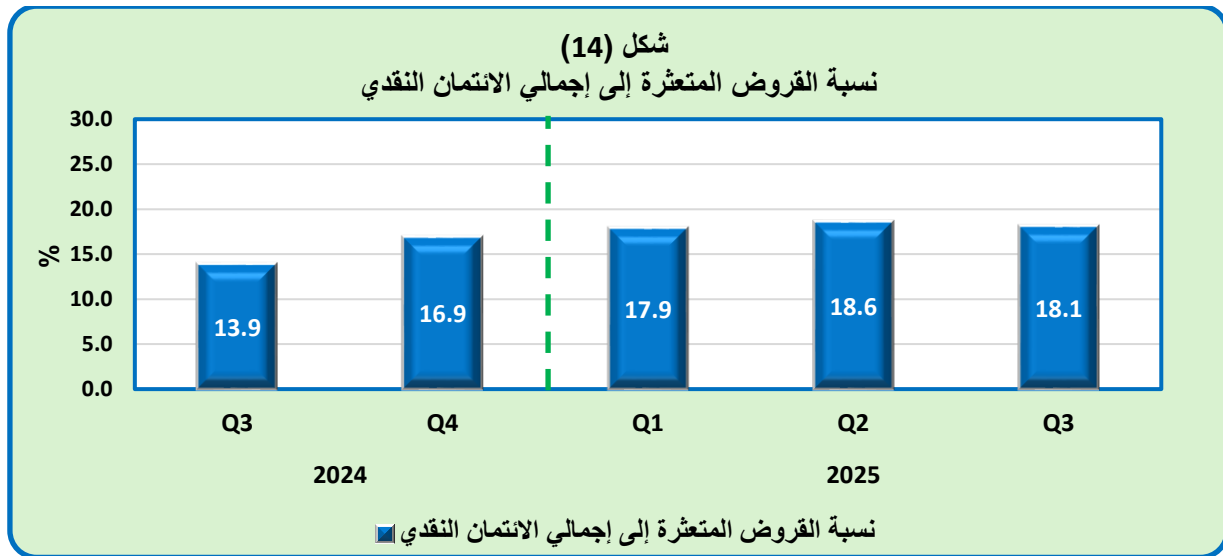
تُعدُّ مؤشرات الربحية مقياس لتقييم مدى قدرة المصرف على تحقيق الأرباح والعوائد للمساهمين مع مرور الوقت من خلال عملياتها المختلفة، إذ تساعد هذا المؤشرات في تقديم صورة شاملة عن قدرة المصارف على التوسع والنمو وتحقيق العوائد المستهدفة للاستثمار ويُنظر إليها بشكل أساسي لتحديد جدوى استثماراتهم واستراتيجياتهم المالية، والشكل (13) يوضح أنَّ هناك ارتفاع في نسبة العائد على الموجودات من نسبة (2.0%) في الفصل الثالث من عام 2024 إلى نسبة (2.1%) في ذات الفصل من عام 2025 وهذا يشير إلى تحسن في استخدام المصارف لاصولها، من جانب آخر انخفضت نسبة العائد على حقوق الملكية من نسبة (14.3%) في الفصل الثالث من عام 2024 إلى نسبة (13.2%) في ذات الفصل من عام 2025، وهذا يُشير إلى انخفاض العائد الخاص بالمصارف خلال الفصل الثالث من عام 2025.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

8. القروض المُتَعَثِّرة إلى إجمالي الائتمان النقدي:

يُقاس هذا المؤشر عن طريق قسمة القروض المُتَعَثِّرة إلى إجمالي الائتمان النقدي، والشكل (14) يوضح أنَّ نسبة القروض المُتَعَثِّرة إلى إجمالي الائتمان النقدي في الفصل الثالث من عام 2025 قد ارتفعت إلى (18.1%) بعد أن كانت (13.9%) لذات الفصل من عام 2024، وهذا نتيجة ارتفاع معدل نمو القروض المُتَعَثِّرة بنسبة (28.2%) وهي أعلى من نسبة نمو الائتمان النقدي الممنوح والبالغة نسبة (1.9%).

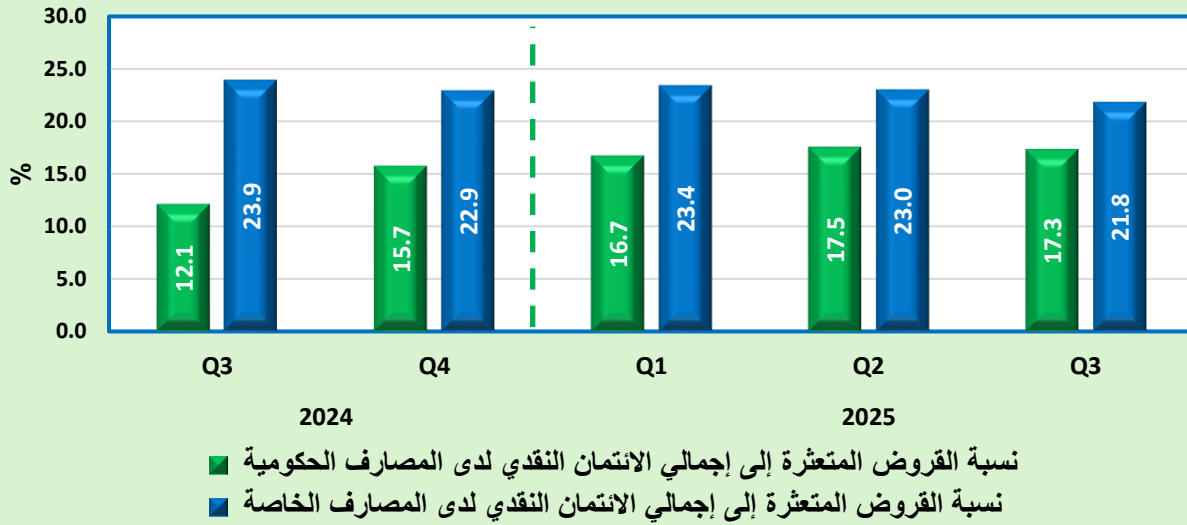


وبالنظر إلى تصنيف المصارف من حيث ملكيتها، نجد أنَّ نسبة القروض المُتعثِّرة إلى إجمالي الائتمان النقدي لدى المصارف الخاصة أعلى من نظيرتها لدى المصارف الحكومية، والشكل (15) يوضح أنَّ نسبة القروض المُتعثِّرة إلى إجمالي الائتمان النقدي لدى المصارف الخاصة انخفضت لتبلغ نسبة (21.8%) في الفصل الثالث من عام 2025، بعدما كانت تبلغ (23.9%) لذات الفصل من عام 2024، نتيجة نمو القروض المُتعثِّرة لدى المصارف الخاصة بنسبة (6.5%) وهي أدنى من نسبة ارتفاع إجمالي الائتمان الممنوح من قبل المصارف الخاصة والبالغة نسبة (16.5%)، أمَّا فيما يخصُّ المصارف الحكومية فقد ارتفعت نسبة القروض المُتعثِّرة إلى إجمالي الائتمان النقدي لديها لتبلغ (17.3%) في الفصل الثالث من عام 2025، بعدما كانت (12.1%) لذات الفصل من عام 2024، وذلك نتيجة نمو القروض المُتعثِّرة بنسبة (36.4%) مع انخفاض إجمالي الائتمان النقدي الممنوح بنسبة (4.8%).

والجدير بالذكر أنَّ مخصص القروض المُتعثِّرة لدى المصارف الحكومية يغطي نسبة (151%) من القروض المُتعثِّرة لدى المصارف الحكومية، ومخصص القروض المُتعثِّرة لدى المصارف الخاصة يغطي نسبة (72%) من القروض المُتعثِّرة لدى المصارف الخاصة وهذا يُعدُّ من مؤشرات الهامة التي يستوجب الانتباه إليها ومتابعتها بشكل مستمر، للسيطرة على مخاطر المحفظة الائتمانية، على الرغم من أنَّ المخصص جيد بالنسبة للمصارف العاملة.

شكل (15)

نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي لدى كل من المصارف الحكومية والمصارف الخاصة

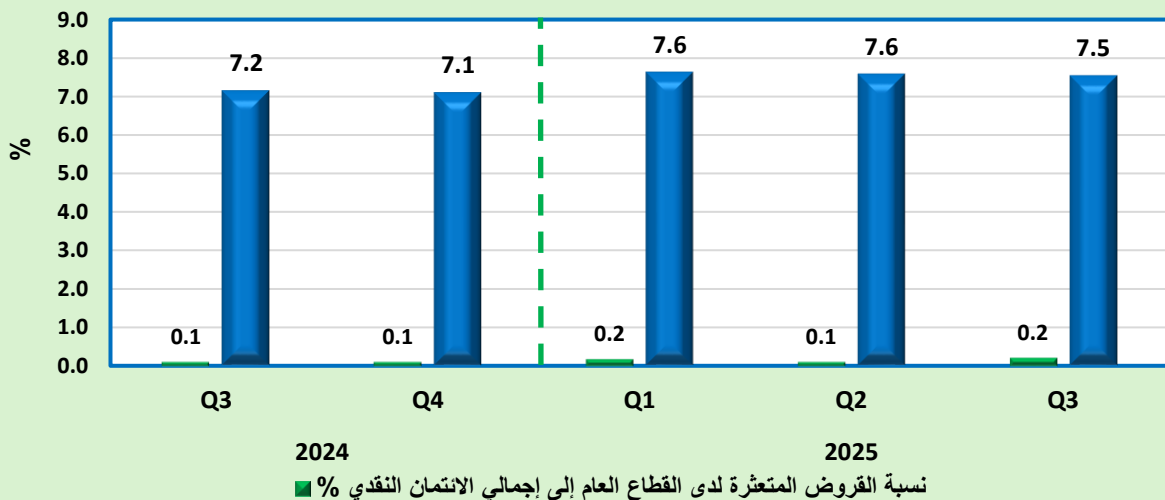


المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية.

أما فيما يخص القروض المتعثرة لدى كُليّ من القطاع الخاص والقطاع العام الى إجمالي الائتمان النقدي، يلحظ أنّ نسبة القروض المتعثرة لدى القطاع الخاص أعلى من نظيره القطاع العام، إذ بلغت هذه النسبة لدى القطاع الخاص نسبة (7.6%) في الفصل الثالث من عام 2025 بعد أن كانت النسبة (7.2%) لذات الفصل من عام 2024، في حين ارتفعت هذه النسبة لدى القطاع العام إلى نسبة (0.2%) للفصل الثالث من عام 2025، والشكل (16) يوضح ذلك.

شكل (16)

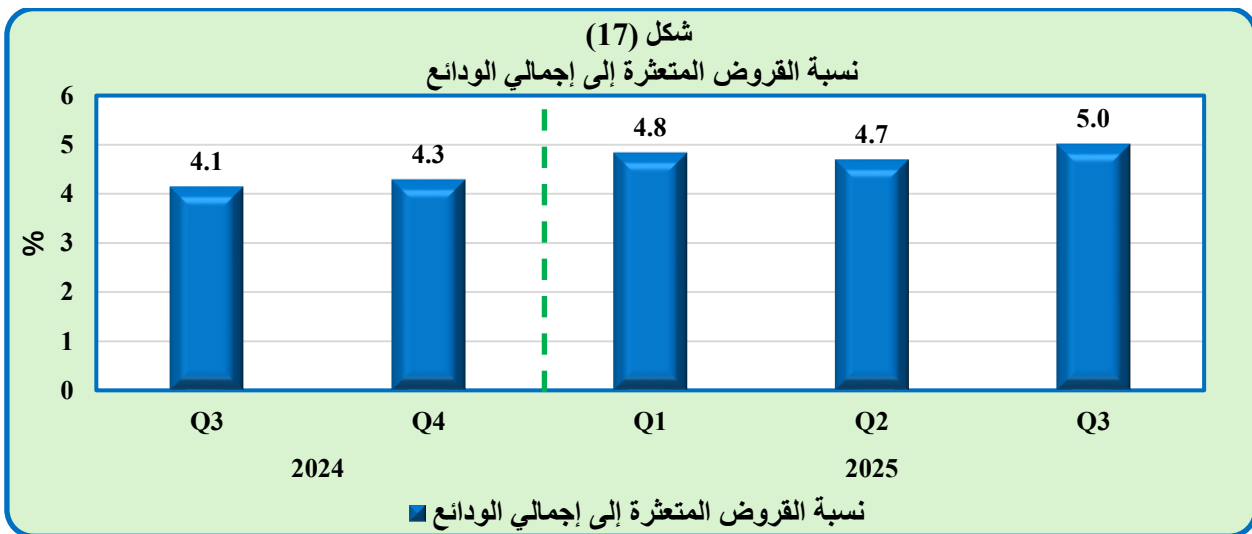
نسبة القروض المتعثرة لدى القطاع العام والخاص إلى إجمالي الائتمان النقدي



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية.

9. القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع:

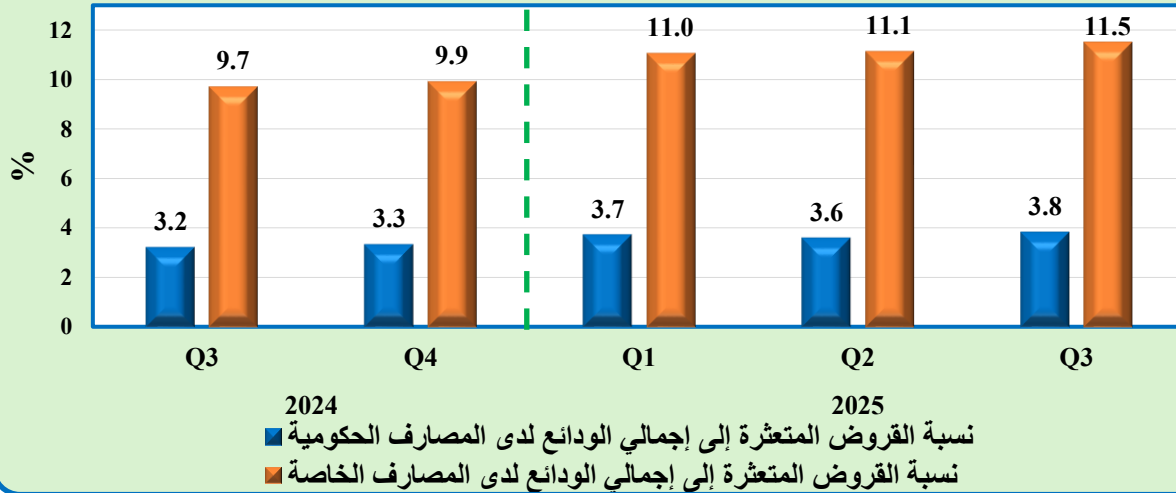
يقيس هذا المؤشر حجم المخاطر الائتمانية بالنسبة للموارد الممولة من المودعين، والشكل (17) يُوضّح أنّ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع ارتفعت إلى (5.0%) في الفصل الثالث من عام 2025 بعد أن كانت (4.1%) في ذات الفصل من عام 2024، وهذا الارتفاع نتيجة زيادة إجمالي القروض المتعثرة بنسبة (8.3%) مع انخفاض إجمالي الودائع بنسبة (10.6%)، لذا يجدر بالمصارف الانتباه الى جودة محافظهم الائتمانية لكونها تستنزف الأرباح مقابل بناء مخصصات لحماية أموال المودعين.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية. وبالعودة إلى تصنيف المصارف من حيث الملكية نجد أنّ هناك ارتفاعاً في هذه النسبة لدى المصارف الخاصة، إذ ارتفعت نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع لدى المصارف الخاصة في الفصل الثالث من عام 2025 إلى نسبة (11.5%) بعد أن كانت النسبة (9.7%) لذات الفصل من عام 2024، في حين ارتفعت هذه النسبة لدى المصارف الحكومية إلى (3.8%) في الفصل الثالث من عام 2025 بعد أن كانت (3.2%) في ذات الفصل من عام 2024، ويُعزى هذا الارتفاع إلى انخفاض حجم الودائع لدى المصارف الخاصة بنسبة (3.5%) في حين انخفضت لدى المصارف الحكومية بنسبة (11.8%).

شكل (18)

نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع لدى كل من المصارف الحكومية والمصارف الخاصة



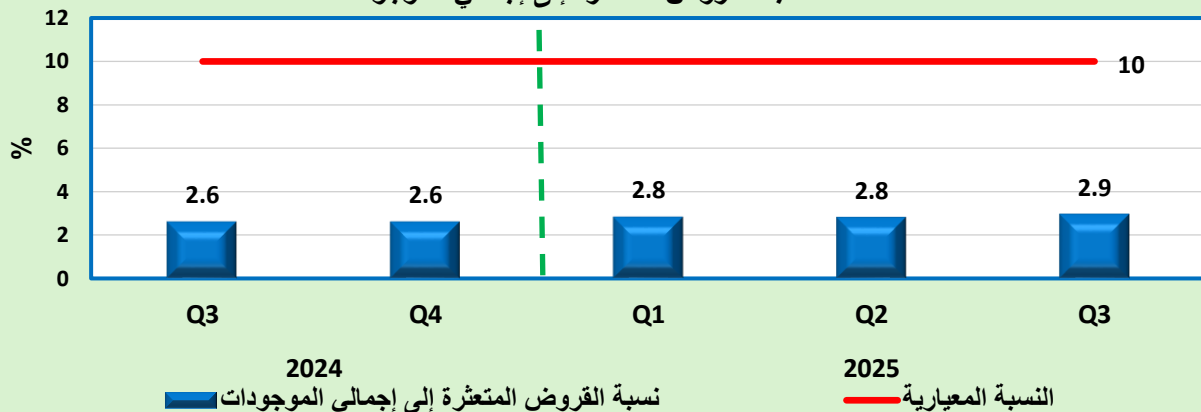
المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية.

10. القروض المتعثرة إلى إجمالي الموجودات:

يُقاس هذا المؤشر عن طريق قسمة القروض المتعثرة إلى إجمالي الموجودات لدى المصارف، إذ حُدّد هذا المؤشر بنسبة معيارية عند (10%)، إذ ينذر تجاوز القروض المتعثرة إلى إجمالي الموجودات القيمة المعيارية بوجود ارتفاع كبير في حجم القروض المتعثرة¹، ويوضّح الشكل (19) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الموجودات لدى المصارف العاملة في العراق، إذ يُلاحظ ارتفاع هذه النسبة لتبلغ (2.9%) في الفصل الثالث من عام 2025 مقارنة بنسبة (2.6%) للفصل ذاته من عام 2024، وتُجدر الإشارة إلى أنّ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الموجودات لم تتجاوز النسبة المعيارية المذكورة، وهذا يُعدّ مؤشرًا إيجابيًا يُعزز من قدرة المصارف على مواجهة أية أزمة مالية محتملة في الفترة القادمة.

شكل (19)

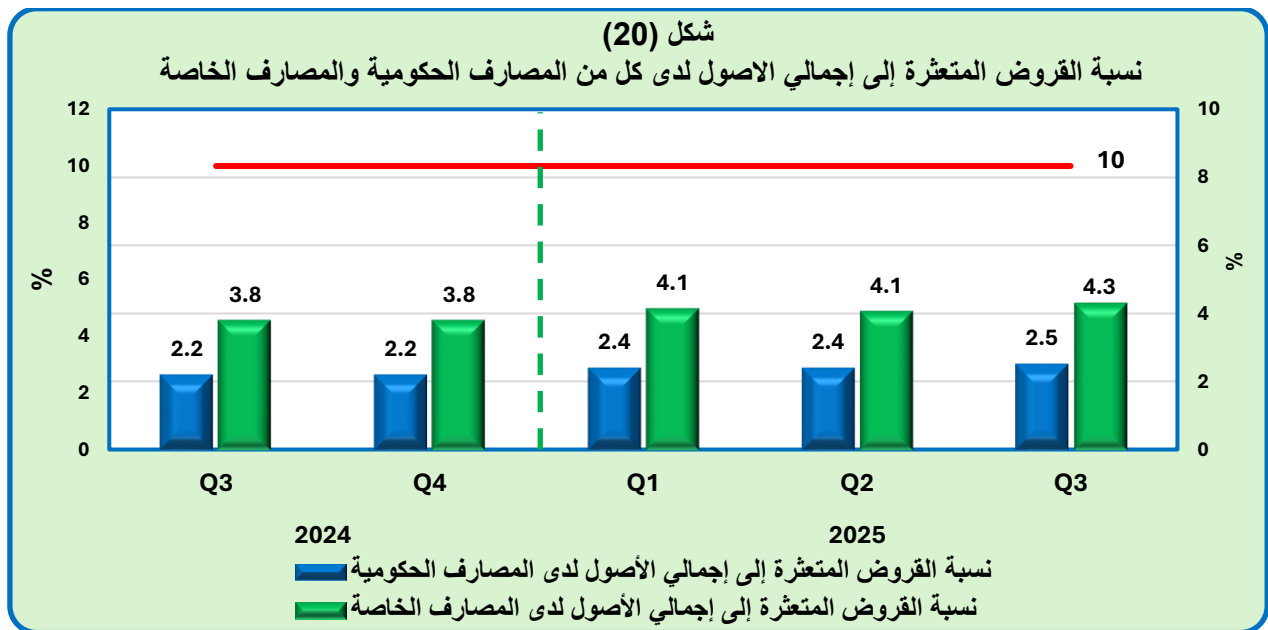
نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الموجودات



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، الموقع الإحصائي.

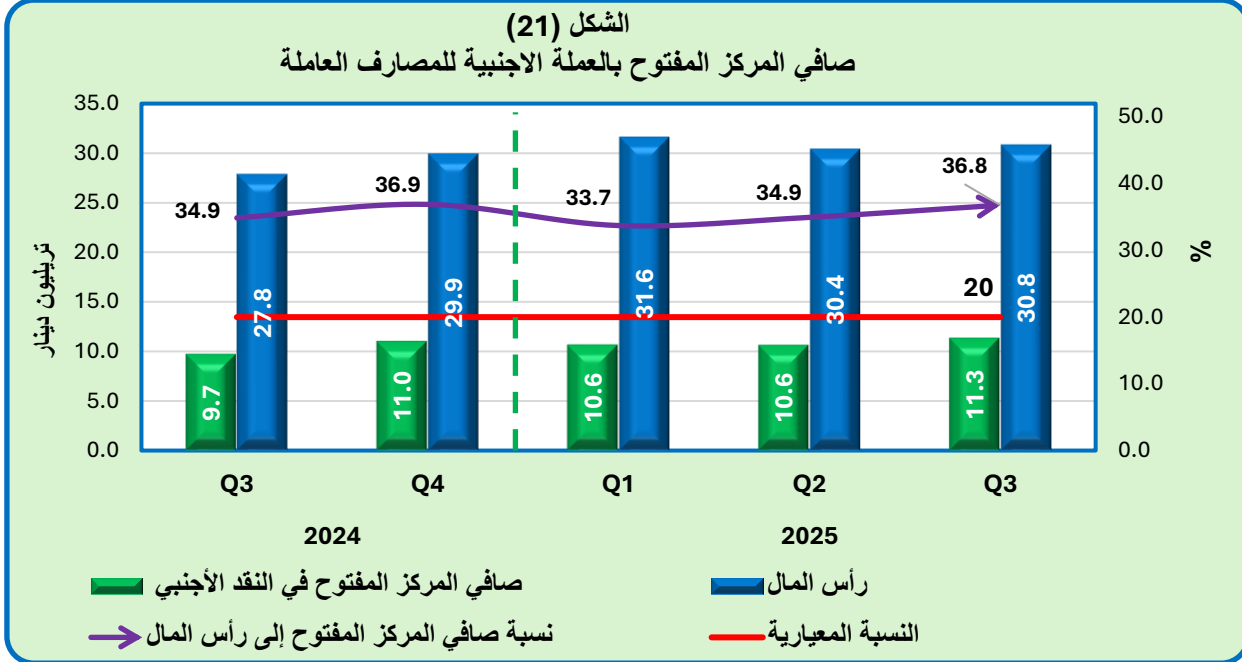
¹ للمزيد انظر، البنك المركزي العراقي 2020، تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي، العدد الثالث عشر، ص 23.

وبالنظر إلى تفاصيل المصارف بحسب الملكية، نجد أنَّ كلاً من المصارف الخاصة والمصارف الحكومية لم تتجاوز النسبة المذكورة آنفاً، والشكل (20) يوضح ذلك، مع ملاحظة أنَّ هذه النسبة لدى المصارف الخاصة أعلى من نظيرتها لدى المصارف الحكومية، إذ بلغت النسبة لدى المصارف الخاصة نسبة (4.3 %) في الفصل الثالث من عام 2025 بعد أن كانت النسبة (3.8 %) لذات الفصل من عام 2024، في حين بلغت هذه النسبة (2.5 %) لدى المصارف الحكومية بعد أن كانت النسبة (2.2 %) لذات الفترة، وتجدر الإشارة إلى أن هذه النسبة لا تدعو إلى القلق فيما يخص الاستقرار المالي كونها لم تتجاوز النسبة المعيارية.



11. صافي المركز المفتوح بالعملة الأجنبية للمصارف العاملة:

يقيس هذا المؤشر صافي الموجودات الأجنبية لدى المصارف العاملة من خلال احتساب الفرق بين موجوداتها الأجنبية ومطلوباتها الأجنبية مقسوم على رأس المال، إذ يشير انخفاض النسبة إلى انخفاض حجم الموجودات الأجنبية لدى المصارف العاملة أو زيادة المطلوبات الأجنبية، والعكس صحيح، والشكل (21) يوضح ارتفاع نسبة المؤشر لدى المصارف العاملة من (34.9 %) في الفصل الثالث من عام 2024 إلى (36.8 %) في ذات الفصل من عام 2025، نتيجة ارتفاع صافي مراكز العملات الأجنبية بنسبة (16.7 %) مع ارتفاع رأس المال بنسبة (10.6 %) خلال ذات الفترة، وهذا يدل على زيادة رغبة المصارف العاملة بالاحتفاظ بالموجودات الأجنبية، وبهذا يتعين على المصارف العامة الالتزام بالنسبة المعيارية والبالغة (20 %) لضمان الاستقرار المالي.



12. فجوة الائتمان النقدي للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي:

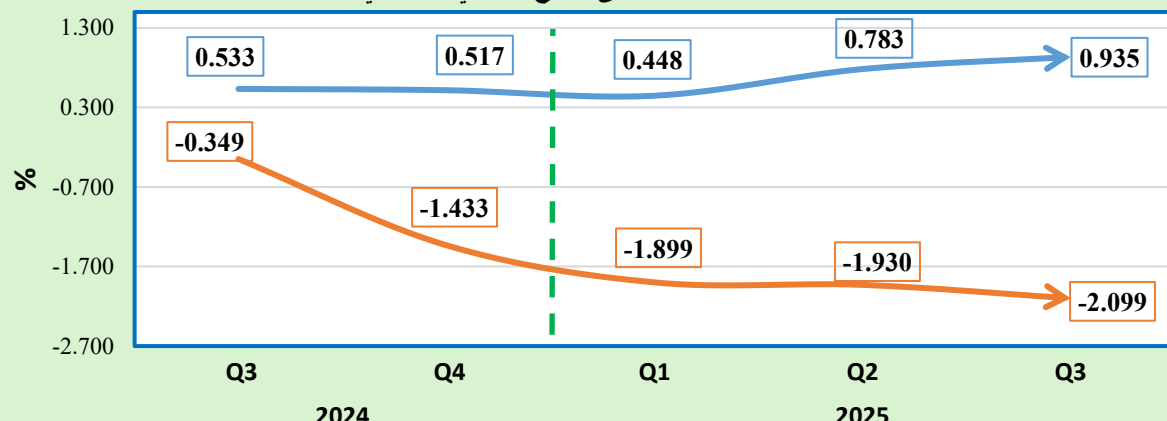
تُعرّف فجوة الائتمان بأنّها نسبة الائتمان النقدي المُقدّم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، مطروحا منه الاتجاه العام لنسبة الائتمان (الموجّه إلى القطاع الخاص) إلى الناتج المحلي الإجمالي¹ بالأسعار الجارية، وتتراوح القيمة المعيارية لهذا المؤشر بين (2.5% - 10%)، إذ كلما اقتربت النسبة المُقدّرة من القيمة المعيارية توجب على المصارف خلق مصدات اضافية من رأس المال تسمى مصدات التقلبات الدورية، بسبب زيادة نمو الائتمان بمعدل أكبر من زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي.

يُوضّح الشكل (22) فجوة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي مع النفط ومن دونه، إذ بلغت هذه الفجوة من دون النفط (2.099%) في الفصل الثالث من عام 2025 بعد أن كانت النسبة (0.349%-) في ذات الفصل من عام 2024 في حين بلغت الفجوة عند قياس بيانات الناتج المحلي الإجمالي مع النفط نسبة (0.935%) في الفصل الثالث من عام 2025 بعد أن كانت (0.533%) في ذات الفصل من عام 2024، مما تقدم تبيّن أنّ الفجوتين في الفصل الثالث من عام 2025 أدنى من النسبة المعيارية، وهذا يعني أنّه بالإمكان زيادة الائتمان النقدي المُقدّم إلى القطاع الخاص دون زعزعة الاستقرار المالي.

¹ للمزيد من المعلومات من طريقة احتساب فجوة الناتج راجع البنك المركزي العراقي، تقرير الإنذار المبكر العراقي العدد 18، الفصل الأول 2020، ص: 23.

شكل (22)

فجوة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي



→ فجوة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي (بدون نفط) ← فجوة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي (مع النفط)

المصدر: البنك المركزي العراقي، تقديرات قسم الاستقرار النقدي والمالي.

الجدول (2)

المؤشرات الخاصة بتحليل أداء المصارف

اسم المؤشر	الفصل الثالث 2024	الفصل الثالث 2025	معدل النمو %
الودائع المصرفية إلى M2 (%)	46.7	46.0	-1.5
النقد في التداول إلى M2 (%)	53.3	54	1.3
إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع (%)	57	64.9	13.9
إجمالي الاستثمار إلى إجمالي الموجودات (%)	19.7	20.2	2.5
المضاعف النقدي	1.19	1.33	11.8
العائد على حقوق الملكية (%)	12.6	12.7	0.8
العائد على الموجودات (%)	2.0	2.1	5
القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي (%)	13.9	18.1	30.2
القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع (%)	4.1	5.0	22.0
القروض المتعثرة إلى إجمالي الموجودات (%)	2.6	2.9	11.5
صافي المركز المالي المفتوح بالعملة الأجنبية للمصارف العاملة (%)	34.9	36.8	5.4

تم اعداد الجدول باعتماد بيانات:

- البنك المركزي العراقي دائرة الاحصاء والابحاث.

الفصل الثالث

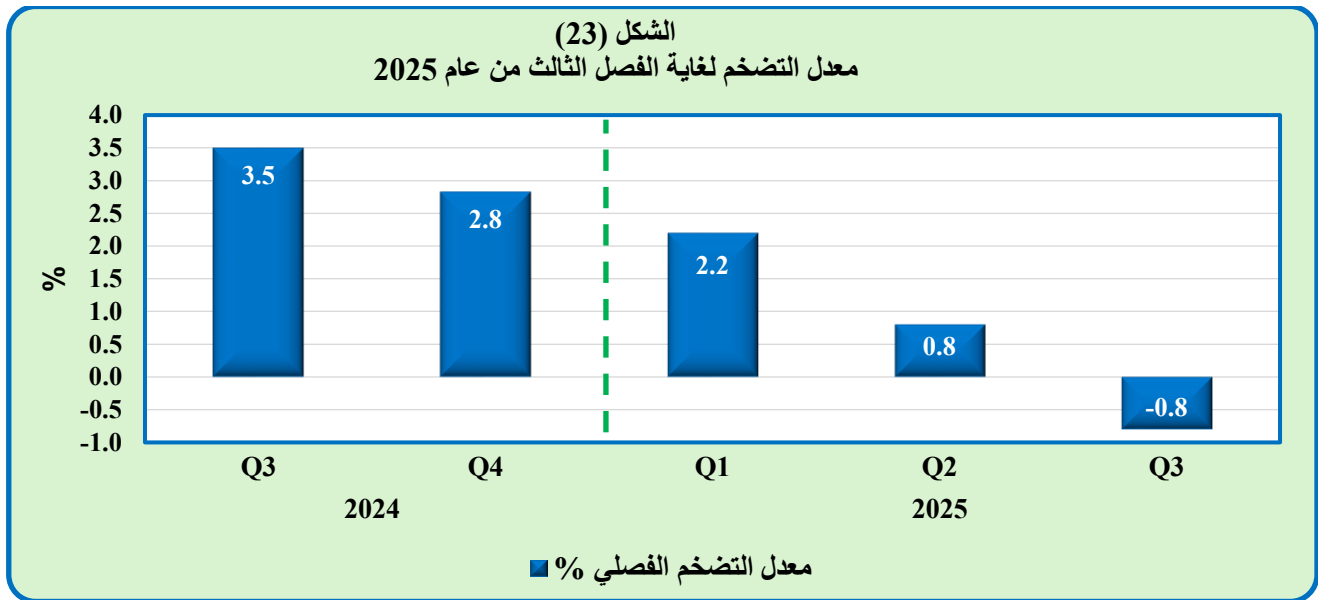
تحليل مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي

الفصل الثالث: تحليل مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي

تُعدّ المتغيرات الاقتصادية الكلية من أبرز العوامل المؤثرة في النظام المالي، إذ تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على القطاع المصرفي فضلاً عن القطاع المالي. لذا يُقدم تقرير الإنذار المبكر تحليلاً لأبرز المؤشرات المتعلقة بالاقتصاد الكلي للفصل الثالث من عام 2025، مثل معدل التضخم، المُخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي (GDP)، بالإضافة إلى إجمالي الدين العام.

1. معدل التضخم:

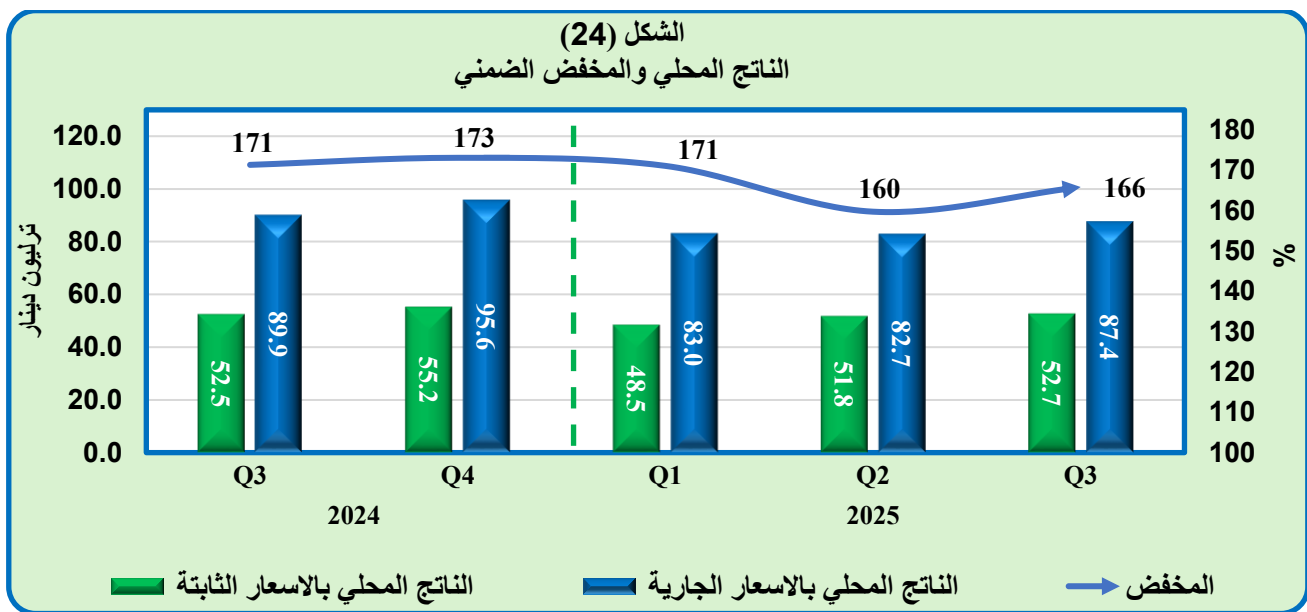
يُعرف التضخم بأنه التغير في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، ويتم قياس معدل التضخم من خلال عدة مؤشرات، ويُعدّ الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) الأكثر أهمية من بين المؤشرات المعتمدة، لأنه يعكس التغيرات في أغلب أسعار السلع والخدمات التي يستهلكها الأفراد سواء كانت منتجة محلياً أو مستوردة، والجدير بالذكر أنّه تم احتساب معدل تضخم الفصل الثالث من عام 2025 من خلال تحديد سنة 2022 كسنة أساس في احتساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك بدلاً من سنة 2012، كما أُعلن من قبل وزارة التخطيط، إذ سجّل معدل التضخم في الفصل الثالث من عام 2025 نسبة (0.8-%) بعد أن كان (3.5-%) في ذات الفصل من عام 2024، وذلك نتيجة استمرار البنك المركزي بعملية التعقيم والتي تُعدّ السبب الأساس في انخفاض التضخم، والشكل (23) يوضّح ذلك.



المصدر: البنك المركزي العراقي، البيانات المالية الأساسية.

2. المخفّض الضمني للأسعار:

يُعدّ المخفّض الضمني للأسعار من الأدوات الرئيسية لقياس معدل التضخم، حيث يعكس التغيرات في أسعار جميع السلع والخدمات المُنتجة داخل الاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية معينة. ويتم احتسابه عن طريق قسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، مما يُوفّر مقياساً دقيقاً للتغيرات السعرية عبر الزمن. والشكل (24) يوضّح انخفاضاً في المخفّض الضمني ليبلغ نسبة (166%) في الفصل الثالث من عام 2025، بعد أن كان يبلغ نسبة (171%) في ذات الفصل من عام 2024، نتيجة انخفاض الناتج المحلي بالأسعار الجارية بنسبة (2.75%) بالرغم من الارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والبالغة نسبة (0.38%).

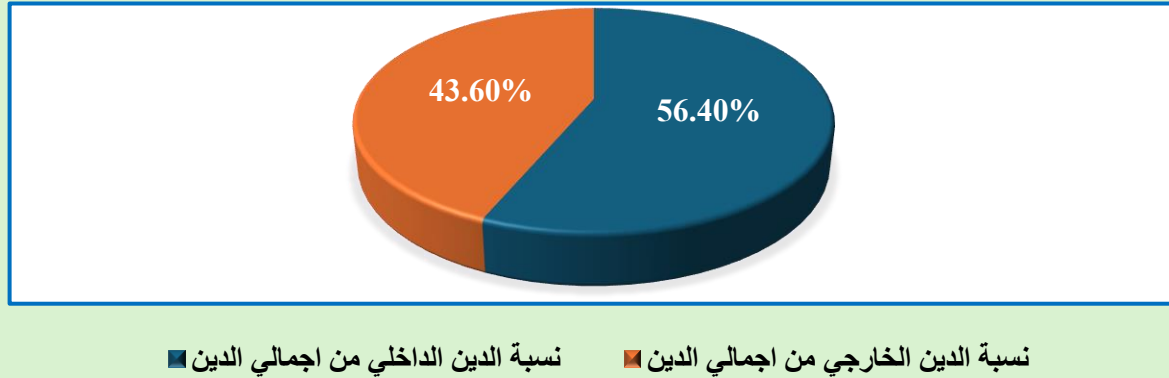


3. معدل نمو إجمالي الدين العام:

يُمثّل الدين التزام الحكومة تجاه المصارف والبنك المركزي من خلال (الدين الداخلي) أي التزام لداخل البلد، و(الدين الخارجي) التزام لخارج البلد، إذ تعتمد الحكومة على الاستدانة لتمويل الإنفاق العام ودعم التنمية الاقتصادية عند انخفاض الإيراد العام.

حقّق إجمالي الدين العام نمواً في الفصل الثالث من عام 2025 بنسبة (7.1%) مقارنةً بذات الفصل من عام 2024 نتيجة تزايد الدين الداخلي بنسبة (14.9%)، على الرغم من انخفاض الدين الخارجي بنسبة (1.5%) خلال ذات المدة، ويوضّح الشكل (25) أنّ نسبة الدين الداخلي للفصل الثالث من عام 2025 بلغت نسبة (56.40%) من إجمالي الدين، كما أنّ نسبة الدين الخارجي للفصل الثالث من عام 2025 بلغت (43.60%) من إجمالي الدين.

شكل (25)
نسبة الدين الداخلي والخارجي الى اجمالي الدين للفصل الثالث من عام 2025

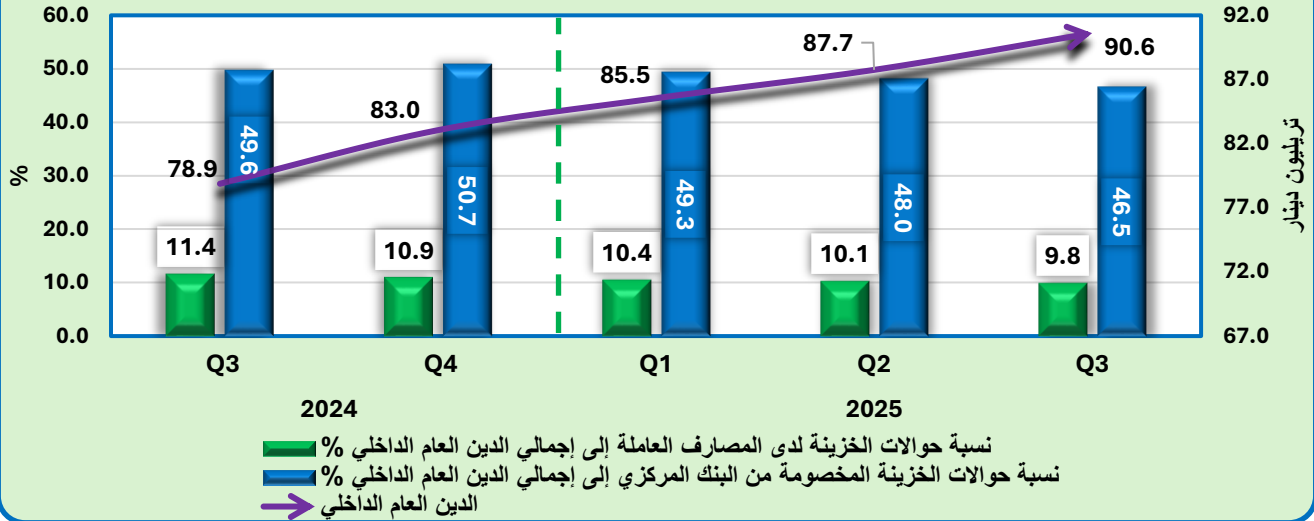


المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

- أ. **معدل نمو الدين الخارجي:** يُشير إلى التزامات وزارة المالية تجاه المقرضين الدوليين، مثل الحكومات أو المؤسسات المالية أو المستثمرين الأجانب، انخفض معدل الدين الخارجي بنسبة (1.5%) أثناء الفصل الثالث من عام 2025 مقارنةً بذات الفصل من عام 2024. وذلك نتيجة سداد الالتزامات تجاه الجهات الخارجية في التوقيات المحددة.
- ب. **معدل نمو الدين الداخلي:** يُشير إلى التزام الحكومة تجاه المصارف العاملة والبنك المركزي، ويُظهر من خلال الشكل (26) ارتفاع الدين الداخلي في الفصل الثالث من عام 2025 إلى (90.6) تريليون دينار بعد أن كان يبلغ (78.9) تريليون دينار لذات الفصل من عام 2024، وذلك لتمويل عجز الموازنة، في حين انخفضت نسبة حوالات الخزينة لدى المصارف العاملة إلى إجمالي الدين العام الداخلي لتبلغ نسبة (9.8%) في الفصل الثالث من عام 2025 بعد أن كانت تبلغ نسبة (11.4%) في ذات الفصل من عام 2024، كما انخفضت نسبة حوالات الخزينة المخصصة من قبل البنك المركزي إلى الدين العام الداخلي لتبلغ النسبة (48%) في الفصل الثالث من عام 2025 بعد أن كانت تبلغ (49.6%) في ذات الفصل من عام 2024، إلا أنَّ زيادة السندات الحكومية بنسبة (73.7%) لتبلغ (14.8) تريليون دينار كان له أثر في زيادة إجمالي الدين العام الداخلي إلى جانب قرض مصرف الرافدين لعام 2025 بمبلغ (1.3) تريليون دينار، إضافة إلى حوالات الخزينة لصالح المصارف الحكومية 2025 بمبلغ (1.9) تريليون دينار.

شكل (26)

حوالات الخزينة والحوالات المخصصة من قبل المصارف العاملة

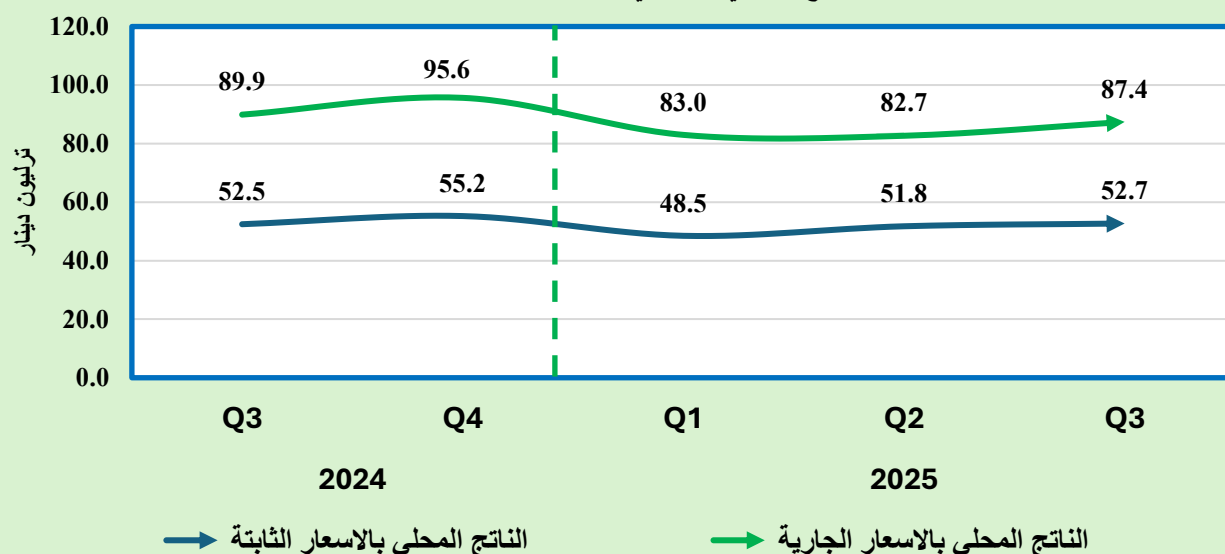


المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

4. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:

يُعدّ الناتج المحلي الإجمالي من أهم الأدوات الاقتصادية التي تمثل قوة الاقتصاد ونموه، إذ يُظهر مستوى الفعالية والنشاط الاقتصادي داخل الدولة خلال فترة زمنية محددة، مما يساعد في تقييم الأداء الاقتصادي وتحديد الاتجاهات المستقبلية. يُؤشر الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق انخفاضاً في الفصل الثالث من عام 2025 ليبلغ (87.4) تريليون دينار مسجلاً انخفاضاً بنسبة (2.75%) مقارنة بذات الفصل من عام 2024، إذ كان يبلغ (89.9) تريليون دينار، وذلك نتيجة انخفاض إجمالي الإيرادات العامة بنسبة (5.9%) والنفقات العامة بنسبة (2.6%) خلال ذات الفترة كما مبين في الشكل (27) في أدناه.

شكل (27)
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية



المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، بيانات الناتج المحلي الإجمالي.

جدول (3)

المؤشرات الخاصة بأداء الاقتصاد الكلي

معدل التغير %	الفصل الثالث 2025	الفصل الثالث 2025	أسم المؤشر
-122.9	-0.8	3.5	معدل التضخم (%)
-14.6	9.8	11.4	نسبة حوالات الخزينة لدى المصارف العاملة إلى إجمالي الدين العام الداخلي (%)
-6.3	46.5	49.6	نسبة الحوالات المخصصة لدى البنك المركزي إلى إجمالي الدين العام الداخلي %
-2.75	87.4	89.9	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية مبلغ (تريليون دينار)
0.46	52.7	52.5	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة مبلغ (تريليون دينار)
-3.20	166	171	المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي

المصدر:

- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، بيانات الناتج المحلي الإجمالي.



mfs.dept@cbi.iq